الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: تسيير واقتصاد مؤسسات

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة قياسية (2001-2022)

إعداد الطلبة:

- احموده إبراهيم
- حتيري عبد الرزاق
- احمادي عبد القادر

تحت إشراف الأستاذة الدكتور:

بقاط حنان

نصير احمد	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
بقاط حنان	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
بن موسى بشير	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي ...

إلى من حملتني في بطنها وسقتني من صدرها

وأسكنتني قلبها فغمرتني بحبها ....

إلى أمي خفضك الله ورعاك وجعل جنت الفردوس مثواك

آبي سأضل اروي روحك الراحلة بالدعاء

إلى أن ألقاك بإذن الله في الجنة رحمك الله

رحمة تجيرك من النار وتدخلك الجنة

إلى شاطئ عندما أضيع ومنبع الحنان عندما تقصوا الأيام وقلبي الكبير عندما أفقد كل القلوب

الروح لجسدي والماء لصحرائي إخوتي وأخواتي وأبنائهم الكل باسمه إلى كل أعمامي وأخوالي

إلى زملاء الدراسة إلى كل طالب علم إلى جميع أصدقائي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي.

ابراهيم

إهداء

اهدي ثمرة جهدي

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحنان آمين الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار أبي العزيز

إلى من يشاركونني نفس الاسم أخواتي إلى من اعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة سندي أخي المحترم

إلى القريبين من القلب والداعمين والمساندين في السراء والضراء شكرا لكم دمتم لي

إلى أصدقائي الخطوة الأولى والأخيرة إلى من كانوا في سنوات العجاف سحبا ممطرة أنا ممتن جدا لوقوفكم معي

وأخيرا اسأل الله أن يوفقنا جميعا في درب الحياة

عبد الرزاق

إهداء

اهدي ثمرة جهدي

إلى النور الذي يضئ لي ظلمة الطريق وبوجودهما تزهر الدنيا

والدي الكريمين أمي نموذج العطاء وأبي النبع الصافي

إلى الذين كانت قلوبهم معي في كل خطوة

أخواتي إخوتي وأبنائهم كل باسمه

إلى الذين بددوا لي وحشة الطريق وملئوا حياتي حبا وأملا وعطاء

أحبة وأصدقاء

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي

عبد القادر

شكر وعرفان

قال الله تعالى «وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ» لقمان 12

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»

نشكر الله على ما أولانا من الفضل والكرم

الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من النعم

وبعد

نشكر أستاذتنا في العلم وقدوتنا في التواضع

والجدية الأستاذة الدكتورة

-بقاط حنان-

والذي شرفتنا بإشرافها على انجاز هذه المذكرة

وأعضاء لجنة المناقشة

الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذه المذكرة

دون أن أنسى

كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة

من الأصدقاء والزملاء

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الاستثمار له دور كبير على المؤسسات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وللإجابة على تساؤلات هذه الدراسة تم جمع مجموعة من البيانات والمعلومات التي تعبر الإطار النظري والتطبيقي في الجزائر.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالإضافة الى المنهج التحليلي وصولاً إلى الدراسة القياسية.

ولقد توصلنا في هذه الدراسة إلى وجود المعادلة الاقتصادية والإحصائية مقبولة من خلال دراسة متغيرات أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2001-2022) من خلال الاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وتقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما وصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، مؤسسات صغيرومتوسطة، مناخ استثمار.

:Abstract

This study aims to highlight the impact of foreign direct investment on small and medium-sized enterprises, as investment has a great role for local enterprises in achieving economic development, and to answer the questions of this study, a set of data and information was collected that express the theoretical and applied .framework in Algeria

The descriptive curriculum was adopted in addition to the analytical curriculum to .reach the standard study

In this study, we have come to the existence of an acceptable economic and statistical equation by studying the variables of the impact of foreign direct investment on small and medium enterprises for the period (2001-2022) by relying on the statistics of the World Bank and the reports of the Ministry of small and medium enterprises, and the study also reached that there is a common integration relationship between the study .variables

Key words: foreign direct investment, small and medium enterprises, investment climate

قائمة
المحتويات

الفهرس:

العناوين	رقم الصفحة
الشكر والتقدير.	A
الإهداء.	B
الملخص.	C
قائمة المحتويات.	D
قائمة الجداول والأشكال.	E
مقدمة عامة	**أ-ب-ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.	5
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	6
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.	6
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	6
الفرع الثاني: مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر	8
الفرع الثالث: المناخ الاستثماري ومحدداته.	11
المطلب الثاني: دوافع وأشكال ونظريات لاستثمار الأجنبي المباشر.	16
الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.	16
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الثالث: نظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	21
الفرع الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	24
المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
المطلب الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..	33
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واليات إنشائها.	36
الفرع الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	36
الفرع الثاني: آليات إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	40
المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها وتحدياتها.	43
الفرع الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	43

الفرع الثاني: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	47
الفرع الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	48
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	52
المطلب الاول: الدراسات السابقة اللغة العربية	52
المطلب الثاني: الدراسات سابقة بالغة الانجليزية	54
خلاصة الفصل الأول	55
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية حول أثر الاستثمار الأجنبية المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد الفصل الثاني.	57
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	58
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي في الجزائر	58
الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	58
الفرع الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المبشر في الجزائر	63
الفرع الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المبشر في الجزائر	64
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	71
الفرع الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	71
الفرع الثاني: الجيهات المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	78
الفرع الثالث: البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	82
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	85
المطلب الأول: تقديم النموذج	85
المطلب الثاني: تقدير النموذج وتشخيص النموذج	86
المطلب الثالث: التفسير الإحصائي	92
خلاصة الفصل الثاني	93
خاتمة	95
قائمة المراجع	97

قائمة الأشكال والجداول

أولا: قـــائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(01)	عوامل نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	43
(02)	تطور المؤسسة في مرحلة الانطلاق	45
(03)	مقارنة بيانات النموذج الأصلي المقدر	88
(04)	تفسير اختبار دربين واتسون	89
(05)	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	90
(06)	دالة الارتباط الذاتي للمربعات لبواقي	91
(07)	الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية	92

ثانيا: قـــائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجداول	رقم الصفحة
(01)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي	28
(02)	تصنيف بروش وهيمتر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
(03)	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي.	30
(04)	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اليابان	31
(05)	تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية.	32
(06)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	38
(07)	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة2000 -2015	63
(08)	وضعية انجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2014	84

(09)	متغيرات الدراسة	85
(10)	نتائج تقدير النموذج	86

المقدمة

مقدمة

إن حاجة الدول إلى التمويل وبصفة دائمة جعلت منها تبحث عن مصادر أخرى عدا الاقتراض للتلبية مطالبها وتسد احتياجاتها التمويلية، ومن بين هذه الصيغ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يشغل حيزا هاما في جل الدراسات الاقتصادية، مما ساهم في تزايد أهمية انتشاره في شتى دول العالم، التي سارعت في الآونة الأخيرة إلى بذل جهودها لاستقطابه وذلك من خلال توفري المناخ الاستثماري المناسب له.

كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف اقتصاديات العالم.

فهي تعتبر أهم عامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المضيفة من خلال ما ينشئه من روابط أمامية وخلفية.

فقد عملت الجزائر جاهدة لجذب هذا النوع من الاستثمارات لما لها من دور فعال في الأسواق المالية والاستثمارية والاقتصاد الوطني، وذلك باعتبار أن الاستثمار هو البنية الأساسية للاقتصاد فمن خلاله تنشئ المؤسسات وتتوسع في زيادة السلع والخدمات في الأسواق، فالاستثمار هو القلب النابض للاقتصاد.

إشكالية الدراسة

هل هناك أثر للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الاسئلة الفرعية

ومن الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية

- ماهي الجهود التي قامت بها الجزائر من اجل استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- ماهي الجهود المبذولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتي ينبثق منها مجموعة من الفرضيات من شأنها الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا الاعتماد على الفرضيات التالية:

- ❖ اصدرت الجزائر العديد من التشريعات والقوانيين المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر
- ❖ سعت الجزائر لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء هيئات داعمة لها وبرامج وطنية واتفاقيات دولية

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ذات أهمية كبيرة في ترقية وتطوير اقتصاد كل دول العالم

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية

- ✓ تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر
- ✓ معرفة الحوافز والضامنات التي قدمتها الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ معرفة القوانين والتشريعات التي قامة بها الجزائر لتحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

منهج الدراسة

المنهج المتبع في دراستنا هو المنهج الوصفي خاصة في الفصل الأول وذلك بإبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى المنهج التحليلي عرض وتحليل بعض الجداول، ثم الانتقال إلى المنهج القياسي واعتمدنا على بعض طرق قياس الاقتصادي.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية في دراسة قياسية لحالة الجزائر

أما الحدود الزمنية تمتد من 2001الى 2022 لمعرفة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تقسيم الدراسة

لقد اتبعنا لإنجاز هذا البحث المنهجية التالية:

فصلين سبقتهم المقدمة العامة والتي تحتوي على ملخص عام عن الموضوع وتنتهي بالخاتمة العامة، وسوف نقدم ملخص عاما لموضوعنا متبوعا بأهم النتائج المتواصل إليها.

فقد تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وطرق أنشأها ومحدداتها.

أما في الفصل الثاني تحدثا فيه عن الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر متبوع بدراسة قياسية لتحليل النتائج

هيكل الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية حول إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت مع مطلع القرن العشرين، لتظهر بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويمكن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسبلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها غبر أنه لس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تؤديه خاصة منذ بداية القرن العشرين، باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي اهتمام بها أكثر فأكثر لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تؤديه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي المباشر وذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول :الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي بشكل عام من بين أهم أدوات التمويل الخارجي التي تحاول الدول النامية والمتقدمة الاستفادة منها على حد سواء، فالدول النامية تحاول الرفع من مستوى التنمية والنمو الاقتصادي لديها بينما الدول المتقدمة تحاول الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي عبر التوسع في أنشطتها الاقتصادية .لقد أصبحت ظاهرة تحركات وتدفقات رؤوس الأموال والأصول بين الدول تلقى الكثير من الاهتمام من قبل الحكومات لما لها من عديد المميزات الايجابية على المستثمرين والدول المضيفة، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مكونات الاستثمار الأجنبي بالإضافة للاستثمارات المحظية، حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر دوافع وأشكال ونظرياته.

المطلب الأول :ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى اتفاقا بين المنظمات الاقتصادية الدولية والاقتصاديين إلا أنها تشترك في مقياسين أساسيين هما، الملكية، ومراقبة المؤسسة المستثمر فيها، في هذا الإطار يمكن أن نلجأ إلى تعاريف التالية:

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الاقتصاديين[1]

إن إحدى المشاكل المطروحة بقوة هي صعوبة إيجاد تعريف جامع مانع لمصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب اختلاف الأنماط والأشكال التي يتخذها، إذ يبرز ذلك من خلال الصعوبات التي واجهت المؤلفين الاقتصاديين في تحديد تعريف شامل وكامل لهذه الظاهرة، ولذلك سنعرج على عرض جملة من التعاريف الخاصة بالمفكرين والكتاب في الاقتصاد فيما يلي:

يعرف الاقتصادي Dunning John والذي يعتبر أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي "الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من مبدأ مقارنة هذا الأخير بالاستثمار الأجنبي غير المباشر؛ حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضا أداة ينجم عنها صفقة كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات،

[1] شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، 2015، ص13

توريد والخبرات التنظيمية و الإدارية وتأهيل الرأس المال البشري، كما يؤكد Dunning الخاصية الفردية في الحركة الدولية لرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر"

أما Manikiw Gregory فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار، فهو يرى أنه: " عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي الزيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج إستعمالها في الدول المتقدمة" .

وعرفه Kojima بأنه يمثل: " التحركات في رأس المال الرامية بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة أرباح الشركات الأجنبية.

برى نزيه عبد المقصود مبروك" انه تلك الاستثمارات التي بملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة[1].

ويعرف كذاك على انه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديد.

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض المنظمات الدولية [2]

لقد تعددت التعاريف التي قدمت من الهيئات الدولية لهذا المصطلح نظرا للأهمية التي يشكلها عالميا، ومن أهم ما جاء من تعاريف يمكن ذكر ما يلي:

-تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة وال تنميةUNCTAD على أنه: " توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، كما أنه ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أم شركة ".

-تعريف صندوق النقد الدولي (F.M.I): يعرف الصندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كبان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد

[1] نزيه عبد المقصود مبروك :الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص31.

[2] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره. ص15.

آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1] .

-يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10 أو % أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة [2]

-أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر "ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت".

-تعريف المنظمة العالمية للتجارة :هو الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (أم) بامتلاك أصل أو موجودات في بلد آخر(مضيف) مع وجود القدرة على إدارة ذلك الأصل[3].

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن قول بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال المستثمر المحلي إلى الأسواق الخارجية، أو يكون دخول المستثمر الأجنبي إلى الأسواق المحلية، وهذا الانتقال يجب أن يكون مجسد في مشاريع واضحة ذات طابع إنتاجي، لا أن تكون المساهمة في الرأس المال فقط.

الفرع الثاني :مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظهر مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر في كتابات (***Herbert feis*،1930**) لأول مرة، وبعد ذلك بثلاث عقود ظهر مصطلح الاستثمار المحفظي (إستثمار غير مباشر) إذ أشار إليه ولأول مرة (***Mathew simon***،1967) وذلك من خلال إشارته إلى الاستثمارات الأجنبية ومدى، تأثيراتها على أسواق الأوراق المالية، ومنذ ذلك الحين أخذ الاستثمار الأجنبي يصنف إلى هذين الصنفين استثمار مباشر ومحفظي[4] .

---

[1] عبد المجيد قدي :المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، بن عكنون، الجزائر ،2005، ص251 .

[2] يونس بزوح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على الميزة التنافسية داخل القطاع دراسة حالة قطاع الهاتف النقال (جايزي، نجمة، موبيليس)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص02.

[3] ديفيد ولاس، التنمية الصناعية المستديمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،1997، ص74.

[4] *UNCTAD, world Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements, Geneva and New York, 1996, pp 219-220.*

وعموماً يمكن إيجاز التطور التاريخي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ستة مراحل زمنية.

-المرحلة الأولى: العصر الذهبي للاستثمار الدولي (1800-1914)

ازدهر الاستثمار الأجنبي خلال الفترة الممتدة من (1800 إلى 1914) حيث سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة بشكل كبري لتدفق الاستثمارات المباشرة وهذا راجع لعدة أسباب منها[1]:

- ❖ حرية حركة رأس إملال والتجارة؛
- ❖ توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات؛
- ❖ انخفاض الإخطار المصاحبة لهذه التدفقات؛
- ❖ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب؛
- ❖ حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثماراتها الأجنبية؛

فاتجهت الدول الكبرى الاستعمارية لتوسيع أسواقها واغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية، وكان الاستثمار استثمارا خاصا في زمن تميز الدولة في الحياة الاقتصادية.

-المرحلة الثانية: تراجع الاستثمار الدولي (1914-1945)

تقلصت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة ما بين الحربين، إذ لجأت بعض الدول المتحاربة إلى تصفية قسم من موجوداتها في الخارج، وكذلك سحبت رؤوس أموالها من الخارج لتمويل الحرب، إذ انخفضت القيمة التراكمية للاستثمار الدولي إلى نحو 33 مليار دولار عام1919 بعد أن كانت بنحو 66 مليار دولار عام 1913 [2].

وتميزت هذه المرحلة بتقلب الأدوار التقليدية للبلدان المصدرة لرأس المال إذ حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا، وتمت تصفية الاستثمارات الأوربية في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وعلى هذا الأساس اضطرت بريطانيا إلى تصفية ما قيمته 4 مليار دولار من استثماراتها في الخارج .وخلال هذه الفترة أحدثت أزمة الكساد العظيم اضطرابات نقدية كبيرة خلال عقد الثلاثينات، دفعت بأغلب الدول إلى فرض قيود على حرية انتقال رأس المال، فضلاً على تغيير نظم تمويل

[1] جعفري سميحة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص12.

[2] جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت،1 ص22

المشروعات واعتمادها على التمويل الذاتي والقروض المصرفية بدلاً من اعتمادها على التمويل الخارج[1]ي.كما استمر تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أزمة الكساد العظيم حتى مشارف الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث تراجعت الاستثمارات الأمريكية في الخارج نحو 11 مليار دولار عام 1939 وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منها حوالي % 64 أي ما يقارب 7 مليار دولار أين أتجه نصفها إلى البلدان النامية ومعظمها تركز في دول أمريكا اللاتينية، أما التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فكان مركزا في القطاع الأول وإنتاج المواد الخام، قطاع التصنيع لاسيما قطاع النفط في أمريكا اللاتينية وفترويلا والشرق الأوسط[2].

-المرحلة الثالثة: مرحلة انتعاش الاستثمار الدولي (1946-1989)

وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات حيث شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا كبيرا و انتعاشا بالتزامن مع ازدهار التجار ة الدولية في منتصف الخمسينات، أين سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على المواد الخام وهذا ما شجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية إلى الدول النامية، لكن القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال العالمية كانت قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات، إضافة إلى الحواجز المفروضة من قبل الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال على الاستثمار الأجنبي الذي اعتبرته انتقاصا من سيادتها السياسية والاقتصادية، لذا فضلت عليها القروض البنكية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار المباشر، حيث يزول عبئها الخارجي في حين تستمر خدمة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعباءه وتحويل أرباحه ، وما ميز الإستثمارات الخاصة خلال هذه الفترة دورها الضعيف في الاقتصاد الدولي مقارنة بالفترات الماضية ولكنها بدأت تستعيد دورها وأهميتها في أواخر الستينات .

لكن سرعان ما عرفت هذه الأخيرة تذبذبات مرة أخرى حيث زادت في الفترة (1970-1980) بنسبة 6.30 %سنويا في المتوسط من التدفق الإجمالي للاستثمار العمالي، ليسجل بعدها انخفاض انخفاضا بأكثر من 18 % بين عامي 1981 و1985 .نتيجة لتخوف هذه الدول من التبعية الاقتصادية، والتدخل السياسي، وأضعاف شركات القطاع العام مما ساهم في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة، واستمر هذا التراجع حتى النصف الأولى من عقد الثمانينات، اين سعت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي اثر هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية وهذا ما دفعها إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة تدفقاته حوالي 31 مليار دولار بعد إن كانت لا تتعدى 5.7 مليار دولار سنة 1980 ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب نذكر منها :

---

[1]محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1978 ، ص29.

[2]هناء عبد الغفار السامرائي، **تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية وأثرها الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد6 ، العدد 18، 1999، ص 26،27.

- ❖ تغير نظرة الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر من عدائية إلى مشجعة؛
- ❖ تفاقم أزمة المديونية الخارجية عام 1982، وما ترتب عليه من امتناع بعض الدول النامية على سداد ديونها، الأمر الذي أدى إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المتقدمة وتفضيله؛
- ❖ قيام العديد من الدول النامية بإدخال إصلاحات اقتصادية وهيكلية، لإحلال نظام السوق، مما ترتب عليه إزالة القيود التي كانت تعوق تدفق الاستثمارات إليها

-المرحلة الرابعة: تمتد من1990-إلى الآن

لقد حدث تحول كبير يفي مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة الرسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص للدول النامية وأصبحت عناصر الإنتاج خلال هذا العقد من الزمن عابرة للحدود الإقليمية للدول، أين قامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق أسواق خارجية، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية ، وارتفع عدد المعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف الموقعة والمتوقعة بالاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته كما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر نهاية العشرية الأخيرة من القرن العشرين مستويات غير مسبوقة من التدفقات العالمية له، كما عرف انتعاشا كبيرا خلال القرن الحالي وذلك منذ عام 2004 ،وأصبح هذا النمط من التمويل هو السائد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية بعد المشاكل التي عرفتها البلدان نتيجة أزمة الديون .

الفرع الثالث :المناخ الاستثماري ومحدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمحمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

يقصد بمناخ الاستثمار انه يحمل الظروف المؤثرة في الحمامات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلاد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على

الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني[1].

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه .ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار[2].

وهكذا نستخلص أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا: محددات المناخ الاستثماري

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

أولا :المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر أهم هذه المحددات كالآتي [3]:

1- حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق

[1] أسامة كردي، آفاق الاستثمارات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 2001، ص 288.

[2] ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص 59.

[3] مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "دراسة للآثار المحتملة لاتفاق الترميز» ، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق الترميز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ص17.

المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلاب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية.

2- سياسات اقتصادية كلية مستقرة:

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ويكون ذلك في مختلف الحالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين ...الخ .فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغيير في سياساتها الاقتصادية .فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أي بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة، و هذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين.

3-سعر الصرف:

إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف وفي هذا الصدد نجد أن **Cushman**أوضح في دراسة قام بها سنة **1985** وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات وأن هذه الأخيرة تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة أو عندما تتوقع تضخما في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الاستثمارية وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى.

كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل أية دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات في معدل الصرف[1].

4-الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك

[1] عمر صقر "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "الدار الجامعية، مصر،2001 ، ص52 .

فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم[1].

5- معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز % 10 سنويا وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية ونضيف على ذلك أن التضخم يشوّه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل[2].

6- تكلفة اليد العاملة:

تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها .الظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح مجالا واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها.[3]

7- بنية قاعدية:

إن حالة ووضعية البنية الأساسية، تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات النقل المصممة تصميما جيد كالطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدة، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز .وتلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية، فمن جهة فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية استراتيجية.

ثانيا: المحددات السياسية

---

[1] عبد السلام رضا"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة "المكتبة العصرية، القاهرة، مصر،2007 ، ص 23.

[2] منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزاد عبد الرحمن الهيتي، مقدمة في المالية الدولية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى11 ، ص22

[3] عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره 25.

وتشمل مستوى الاستقرار السياسي والوضع الأمني من حيث إحداث الشغب أو التوترات العرقية أو الطائفية وطريقة تداول السلطة، وإطار المشاركة السياسية للمواطنين وهامش مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومدى تنامي عدد ودور منظمات المجتمع المدني، مستوى العلاقات بين دول الجوار والعالم الخارجي[1].

ثالثا: المحددات القانونية والتشريعية

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها[2].

رابعا: المحددات الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقابل الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية[3].

[1] منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزادا عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 112.

[2] عبد السلام رضا، مرجع سبق ذكره، ص23 .

[3] حاتم عبد الجليل القرنشاوي، لاستثمار في ظل العولمة: التوجهات والمتطلبات، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2006، ص5

المطلب الثاني :دو افع وأشكال ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول :دو افع الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية في تنافس لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والدوافع، والتي يمكن عرضها في النقاط الآتية [1]:

1-سد فجوة الادخار -الاستثمار : تعاني جل الدول النامية من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى المصادر التمويل الخارجية، والتي تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية.

وأمام تراجع الإعانات والمنح الخارجية وخضوعها للاعتبارات السياسية وانطوائها على بعض الشروط التي يراها البلد المستلم للإعانة غير عادلة وابتزازية، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل على غيره من مصادر التمويل الأجنبي ، ذلك أنه لا يلزم البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلاً، إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحاً، عكس القروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو إيجابية نتائجها.كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينطوي على الشروط غير المرغوبة المصاحبة لبعض الإعانات الأجنبية، وبالتالي خلوه من العيوب التي يتميز بها الاقتراض الخارجي .ومن المتوقع أن يتزامن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، مع حصوله على العملات الأجنبية، وهو ما يعتبر مكملا للادخار المحلي وقوة دافعة لتمويل خطط التنمية التي تنتهجها الحكومات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة يتجه نحو المشاريع المربحة ذات المردودية العالية، ويجتنب تمويل المشاريع غير المربحة .في حين أن القروض والإعانات المالية الأجنبية قد تستخدم في مشاريع ذات مردودية ضعيفة أو منعدمة .وعليه يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن مصادر التمويل الأخرى بدرجة عالية من الرشادة الاقتصادية في التوجيه والاستخدام الأمثل للموارد المالية[2].

2-نقل التكنولوجيا الحديثة :تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو استيراد مكوناتها والعمل على تطويعها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل الطرق المتاحة أمام الاقتصاديات النامية لنقل التكنولوجيا ،حيث من المفترض أن يجلب هذا الاستثمار الفنون الإنتاجية الحديثة والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير المتقدمة والمهارات الإدارية والمالية والتسويقية المعاصرة... الخ، بالإضافة إلى دوره في تكوين وتدريب الموارد

---

[1] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2007 ، ص 56،58.

[2] محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2005 ، ص30.

البشرية في القطر المضيف، سواء من خلال توظيفهم للعمل داخل المشاريع المنجزة أو عن طريق أثر المحاكاة الذي تنتهجه المؤسسات المحلية من جراء احتكاكها بالشركات الأجنبية.

3-تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة لإحلال الواردات .فتدفق رأس المال الأجنبي عن طريق هذه الشركات يعالج الفجوة المزمنة التي تعاني منها الدول النامية، حيث لا تغطي المدخرات المحلية المتطلبات الاستثمارية، مما ينعكس إيجابا على تحسين وضع ميزان المدفوعات [1].

4-تخفيض مستوى البطالة : يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها، لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية، أو تمتع المشروع الاستثماري بخاصية كثافة استخدام اليد العاملة بدلاً من كثافة رأس المال.

5-زيادة التراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني : يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل ايجابي و متزامن على الإنتاج المحلي .وكل ما سبق يصب في زاوية تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد المضيف.

6-الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية : تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة كالمعادن والأراضي الزراعية الشاسعة والمياه الجوفية... الخ، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلال كل هذه الموارد أو بعضها، الأمر الذي يجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملا لهذه الطاقات الإنتاجية، من خلال ما يوفره من إمكانيات لاستغلال اكبر قدر ممكن من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه البلدان.

الفرع الثاني :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين الرحمية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض:**

[1] محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو 2011 ، ص 6.

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدود الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

1-الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى[1].

2-الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيان بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المطبعة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار يؤثر على الإنتاج لأنه على عمل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إجابيه غير مباشرة على التجارة، حيث انه يساهم في ارتفاع معادلات النمو الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار الواسعة على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك و ذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مداخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[2].

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

"يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة للمضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مداخلات الإنتاج"[3].

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ،2005، ص 11.

[2] نفس المرجع، ص 12.

[3] نفس المرجع، ص 11.

"ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية أو شمال القارة الأمريكية "[1].

4- الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شركة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية[2].

❖ **أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر**

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

1- الاستثمار المشترك:

هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة استراد معرف حسين أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فان هذا يعتبر استثمارا مشتركا[3].

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات):

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بما حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها " [4].

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي

[1] صالح مفتاح، دلال سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبي المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، 2008، ص 121.

[2] نفس المرجع، ص 122.

[3] عبد السلام ابو تحف، إدارة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، مصر، 2002، ص 364.

[4] فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص 188.

شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاء هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من multinational و كلمة corporation بدلا من entreprise ،حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية ، تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول[1] .

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

أما الفرع الأجنبي (branch foreign) الملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (Host county) والتي تمتلك حتى المشاركة في الإدارة [2].

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي[3]:

1/كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره

2 / تنوع المنتجات؛

3/التفوق التكنولوجي؛

4/ هيمتها على الاقتصاد؛

5 /الطبيعة الاحتكارية هذه الشركات؛

6/قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات؛

7/قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم؛

8 / القدرة العائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة؛

9/ رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

---

[1] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، 2008، ص 278.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 782.

[3] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، لطبعة الاولى، دار صفاء عمان، 2008، ص 179

الفرع الثالث :النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر عدّة أشكال ونظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضيفة فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسير يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها.

وفي هذا الإطار تنقسم هذه التفسيرات إلى :التفسير التقليدي والتفسير الحديث.

أولا :التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات كما يلي:

1- النظرية الكلاسيكية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم مصالح البلد القائم بالاستثمار وذلك من خلال الشركات الأجنبية فهي تأخذ أكثر مما تعطي، ومن رواد هذه النظرية" دافيد ريكاردو "حيث يرى أن انتقال رأس المال يكون من البلد الأكثر غنى والتي تكون إنتاجية رأس المال فيه اقل إلى البلد الأكثر فقرا والذي تكون فيه الحاجة إلى إنتاجية رأس المال أعلى[1] .، حيث يستند الكثير في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن إيجازها في الآتي:

-تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمار ها في الدولة المضيفة.

-قيام الشركات الأجنبية بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.

-وجود الشركات الأجنبية قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها الشركات المحلية.

2- نظرية عدم كمال السوق:

[1]منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص221 .

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها .كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل الشركات الأجنبية أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:[1]

-اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي .توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.

-قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وثورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.

-اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

-التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي المستثمر الأجنبي بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات الأجنبية مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.

3-نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات الأجنبية تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل" عدم كمال السوق "تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ، ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات الأجنبية تحصل على عائدات أعلى من عائدات الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة السلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات، حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق .وكان "هايمر "أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغب الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على المبررات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

ثانيا :التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

تقوم هذه النظريات على افتراض أساسي هو أن كلا من طرفي الاستثمار أي الشركات الأجنبية والدولة المضيفة يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكل منهما يعتمد أو يستفيد من الأخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

[1]عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 180.

1- نظرية توزيع المخاطر:

ركزت هذه النظرية على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية التوزيع تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والدخول إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو توزيع الأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية أخرى فربما تقوم الشركة بتوزيع استثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة تكون اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض.

وفي مجال تقييم النظرية يلاحظ أن هذه النظرية لم تقدم تفسيرا مقنعا للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاستثمار الأجنبي غير المباشر في توزيع المخاطر للشركة خارج الحدود الوطنية[1].

2-نظرية الحماية:

هذه النظرية خلاف النظرية السابقة(عدم كمال السوق)، حيث أن من المزايا النسبية بين الدول المانحة والدول المضيفة ليس كافيا لتدفق الاستثمارات ودية بل أن سلوك الشركات في الدول المانحة يتوقف على مدى ما تمارسه الدول الضيفة من رقابة وشروط وقوانين مؤثرة في حرية الاستثمار، لذلك لجأت الشركات المانحة إلى إجراءات حماية كرد فعل على هذه الإجراءات مثل العمل على ضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسوق واحتكار براءات الاختراع من أجل إجبار الدول النامية المضيفة على تغيير قوانين الاستثمار و استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي ، وهذا يعني إن نظرية الحماية ترى أن حماية الشركات المانحة لأنشطتها يمهد الطريق أمام تدفق هذه الاستثمارات الدول المضيفة .وهذا ما حصل بالضبط في أغلب البلدان العربية عندما شرعت بإعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي وإلغاء القوانين المقيدة لحركة رأس المال الأجنبي.[2]

3-نظرية دورة حياة المنتوج الدولي:

تقوم هذه النظرية بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى العوامل الضاغطة والضرورية، وليس عملية بديلة للاستثمار المحلي، ومن هنا يتركز هدف الاستثمار الأجنبي وحسب فلسفة هذه النظرية على حماية الأسواق التي تقع ضمن إطار الشركة من دخول منافسين محتملين جدد وعليه تصبح عملية الاستثمار خارج الحدود الوطنية عملا ضروريا نتيجة الترابط الزمني مع التطور التكنولوجي كدورة زمنية، فكل منتج له دورة زمنية، فعند بداية المشروع تكون مرحلة الإنفاق العالية، حيث ترتفع التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيرة نتيجة انخفاض الإنتاجية، و عليه تكون التكاليف الكلية أعلى من الإيرادات خلال مدة زمنية معينة .وتعتمد هذه التكاليف والإيرادات على سعة المشروع ونوعيته، وعليه يكون نمطيا في هذه المرحلة وتقل أهمية الميزة التكنولوجية بسبب التوسع في الطلب الفعال. مما يؤدي إلى دخول منافسين جدد، وعليه يكون السعر أكثر حساسية لعامل الطلب، وهنا تكون الصعوبة في زيادة الإنتاج بهدف تعظيم

[1] عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص81 .

[2] منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص169.

الإيراد، مما يدفع الشركة الأجنبية أو المشروع للاستثمار خارج الحدود الوطنية بهدف زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف أو زيادة الإيرادات بسبب التوسع في الطلب الخارجي على المنتوج الاستثماري الخارجي، وعليه تزداد أهمية الاقتراب من الأسواق لاختصار تكاليف النقل، إضافة للدفاع عن الأسواق التي تحت سيطرتها لمنع دخول منتجين محليين أو أجانبا تجنبا للمنافسة السعرية في الأمد القصير [1].

4- النظرية الانتقائية:

تعد النظرية الانتقائية ل(دننج) نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية (الموقع) الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

لقد افترض (دننج) أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي وتتمثل هذه الشروط في [2]:

أ-**مزايا الملكية** :أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصول غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسوق الإنتاج لاقتصاديات الحجم الكبير.

ب- **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية** : يمكن للشركة المستثمر أن تستغل مزايا احتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وانفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية عن طريق البيع او التأجير. وتقوم الشركة المستثمرة للاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي ، تخفيض تكلفة المعاملات ، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض على غياب الأسواق المستقبلية ، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية ،التحكم في منافذ البيع ..... الخ.

ت- **مزايا الموقع** :أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب ان تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكاليف العمالة ... الخ.

الفرع الرابع :مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المزايا للاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نتطرق إلى أهمها:

---

[1] منجد عبد اللطيف الخشالي، نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص238.

[2] أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) ، مصر، الدار الجامعية، 2005، ص 33.

1- بالنسبة للدولة المضيفة:

هناك مجموعة من الإيجابيات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نذكر أهمها[1] :

أ- **الاستثمار** الأجنبي المباشر تعتبر مصدرا جيدا للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول.

ب -يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا في التنمية في الدولة المضيفة.

ج- **الاستثمار** الأجنبي المباشر تعتبر مصدرا جيدا وفعال لنقل التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة.

د -تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة، ليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة.

هـ -يرى استويفر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة وذلك من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية هناك.

و -تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

ز -قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بإنشاء وحدات إنتاج محلية لإحلال الواردات فان ذالك يغني الدولة المضيفة عن تخفيض نفقاتها بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت سابقا لا تستطيع إنتاجها محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أو حتى في حالة قدرتها على إنتاج تلك السلع ولكن بتكلفة مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى اقتصاد في العملة الأجنبية[2] .

2-بالنسبة للمؤسسة المستثمرة:

بما أن المؤسسة هي التي تسعى وراء هذا النوع من الاستثمارات، فهو يوفر لها مجموعة من الإيجابيات سوف نطرق إلى أهمها وهي[3] :

أ -الإعانات المالية :تعد الإعانات المالية أهم الحوافز غير الضريبية التي يمكن أن تقدمها الدولة للمستثمرة الأجنبي أو للمستثمر الوطني، وتهدف الدولة من تقديم الإعانات المالية إلى المشروعات الاستثمارية تشجيعها على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها .وهذا يعتبر محفز للمستثمر.

ب - إعانات الإنتاج :حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمشروعات الاستثمارية بهدف تشجيعها على زيادة إنتاجها في نوع أو أنواع معينة من المنتجات.

---

[1] عبد السلام أبو قحف :إدارة الإعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1 ،2010، ص52 ،53.

[2] محمد صقر وآخرون :الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصاديات النامية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28 ، العدد3 ، سوريا،2006 ، ص5 .

[3] نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سابق، ص104-104.

ج -توفير الأمن والاستقرار للمستثمر ورأس المال :فأهم ما يؤثر على الاستثمار هو السياسات التي تتبعها الدولة، وتهدف الدول المضيفة إلى توفير الأمن والمناخ الاستثماري للمستثمر.

د - إعانات التصدير :حيث تمنح الدولة هذه الإعانات للمنتجين بهدف الوصول بالإنتاج إلى مرحلة التصدير.

هـ - الإعانات الرأسمالية: حيث تمنح الدولة المشروع الاستثماري إعانات تمكنه من تغطية نفقات الإنشاء أو الإقامة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، ويتم ذلك عن طريق تقديم رأس المال مجاناً أو إقراضه بسعر فائدة منخفض أو بشرط مخفضة، كالقروض طويلة الأجل أو بدء السداد بعد فترة من الزمن، وهذا الإجراء يعد مشجع للمستثمر.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر أهمها[1]:

أ -مدفوعات خدمة الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل في:

1-الأرباح المحولة للخارج.

2-مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الاستثمارية والتي تتمثل في:

-رسوم وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والترخيص.

-تحويلات جزء من مرتبات العاملين الأجانب في المشروعات الاستثمارية إلى بلادهم

ب - ضياع بعض الموارد المالية على البلدان المضيفة :إذا كان يترتب على وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية بعض الزيادة في الموارد العامة للدولة المضيفة نتيجة لفرض الضرائب والرسوم الجمركية، فإنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه الزيادة في الموارد كمكسب صافي، لأنه في سبيل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية عادة ما تلجأ البلدان المضيفة منح امتيازات وإعفاءات ضريبية للمستثمر الأجنبي.

ج - زيادة الاستهلاك :إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة سوف يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك تتمثل في توفير العديد من السلع الاستهلاكية، فالشراكات غالبا ما تنتج سلعا عالية الجودة وبأسعار منخفضة والسياسات الترويجية لها كلها عوامل تشجع على زيادة الاستهلاك.

د - ارتفاع معدل التضخم :لا ينازع أحد في أن البلدان النامية تتسم بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، ضعف مرونة الإنتاج نتيجة لأن الجهاز الإنتاجي فيها ضعيف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب، وجود هذا الوضع يعمل على وجود اختناقات وبرفع الأسعار صعوديا، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في البلدان، بسبب هذا أعباء على الأسعار الداخلية بالبلدان المضيفة.

هـ- الاستثمار الأجنبية مسبب لتلوث: عند انتقال الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة فإنه يصطحب معه أحدث التكنولوجيا التي تستخدمها في أنشطتها في هذه البلدان، وهذه التكنولوجيا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي، وذلك أنه كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث والتوصل إلى

[1] نزيه عبد المقصود مبروك: مرجع سابق، ص.478

استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والتي تستخدم في تشغيلها أنواع جديدة من الطاقة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي.

و - الاستثمارات الأجنبية تسيطر على اقتصاديات البلدان المضيفة :إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان المضيفة، وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل.

ز - تتصف الاستثمارات الأجنبية بالتقلب بدرجة كبيرة[1].

ح - الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسة.

المبحث الثاني :الإطار النظري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في مختلف الاقتصاديات العالمية كمؤسسات منتجة ومؤسسات داعمة للمؤسسات الكبرى، كما أنها صارت تأخذ حيز كبير من الاهتمام في معظم الدول، وهذا نظرا لأهميتها المتزايدة في النشاط الاقتصادي للدولة.

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى دراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم بعض المفاهيم المتعلقة بها، ومختلف أوجه النظر التي تطرقت إلى دراستها، بالإضافة إلى دراسة المعوقات الخاصة بهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول :نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف

موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتفق عليه كل الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- أهم التعريفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] ضياء مجيد الموسوي :الحداثة والهيمنة الاقتصادية معوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر ،2009، ص104.

-**تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية :** عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل[1].

-**تعريف البنك الدولي :** اعتمد في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الثلاثة معايير كمية هي : عدد العمال وإجمالي الأصول بالإضافة إلى حجم المبيعات السنوي[2].

الجدول (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول	حجم المبيعات السنوية
مؤسسة مصغرة	أقل من **10** عمال	أقل من **100** ألف دولار أمريكي	أقل من **100** ألف دولار أمريكي
مؤسسة صغيرة	أقل من **50** عامل	أقل من **3** ملايين دولار أمريكي	أقل من **3** ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من **300** عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر :ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة الجزائر، العدد03 ،2018، ص17.

-**تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة :** لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى[3]:

[1]محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف :جامعة فرحات عباس،25-28 ماي 2003، ص03.

[2]بعيط أمال، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر – واقع وآفاق .تأليف بعيط أمال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير باتنة :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/2017، ص109.

[3]بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 افريل2008 ، ص03.

-**المؤسسة المصغرة** : تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

-**المؤسسات الصغيرة** : الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز7 ملايين أوروا، أو لا تتعدي ميزانيتها5 ملايين أوروا سنويا.

-**المؤسسة المتوسطة** : توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40ملايين أوروا، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أوروا سنويا.

-**تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة** :حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن " المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلى 14 عامل، أما الصغيرة فمن 15 إلى 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلى 99 عامل، وتبقي الكبير فهي تشغل أكثر من 100 عامل[1].

-**تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة :** في دراسة قام بها اتحاد اعتمد كل من **بروش وهيمتر** على معيار حجم العمال في **(ASEAN)** شعوب بلدان جنوب شرق آسيا تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي عرفاها كما يلي :

الجدول (02): تصنيف بروش وهيمتر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصنف	عدد العمال
المؤسسات المصغرة	من 1 إلى 09
المؤسسات المصغرة	من 10 إلى 49
المؤسسات المتوسطة	من 60 إلى 99
المؤسسات الكبيرة	من 100 فأكثر

المصدر :من إعداد الطالب

-**تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة** :سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث أعتمد هنا وفي هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لتحديد تعريفها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] عطالله ياسين، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة،2008 ، ص93.

جدول (03): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي.

المعيار / الصنف	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من10	/	/
مؤسسة صغيرة	أقل من50	7	5
مؤسسة متوسطة	أقل من250	لا يتجاوز40	لا يتجاوز27

المصدر :حاكمي بوحفص، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :واقع وآفاق**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة،14 /15ديسمبر2004 ، ص211.

-التعريف البريطاني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة : تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بريطانيا كما يلي [1]:

-المؤسسات المصغرة : من 1 إلي 9 أجير.

-المؤسسات الصغيرة : من 10 إلي 49 أجير.

-المؤسسات المتوسطة : من 50 إلي 249 أجير

-التعريف الهندي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة : تعتمد الهند في تعريفها للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيار رأس المال المستخدم وذلك منذ 1978 ويقدر ب 75 مليون روبية، وتعتبر كذلك كل المؤسسات التي تستخدم أقل من مليون روبية مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وكذلك عدد العمال لا يتجاوز 50 عامل[2] .

-تعريف اليابان للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة : عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963وذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عدل في 1999 علي أساس معيار عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]Abdelkader chachi, Abul hassan, Financing Small and medium businesses : The British intervention dans la recueille de communication session international ; le experiment, financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif25/28 Mai 2003, P 04.

[2] Ammar salemmi, Petite et moyenne industrie et le développement, OPE, Alger, 1998, P36.

جدول (04): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اليابان.

طبيعة النشاط	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	300عامل أو أقل	100أو أقل
مؤسسات التجارة الجملة	100عامل أو أقل	30أو أقل
مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات	50عامل أو أقل	10أو أقل

المصدر :جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة :الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 17/18 أفريل2006 ، ص04.

-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة : عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق ما يلي[1] :

-مؤسسة الخدمات والتجزئة : من 1 إلي5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

-مؤسسة التجارة بالجملة : من 5 إلي 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية : عدد العمال 250 عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت كما يلي[2] :

[1] يوسف تبري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها :دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005 ، ص05.

[2] عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي2003 ، ص04.

جدول (05): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى09
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى199
مؤسسة متوسطة	من 200 إلى499
مؤسسة كبيرة	500فأكثر

المصدر :من إعداد الطالب.

2- تعريف حسب المشرع الجزائري:

- **عرفت المادة 05 من القانون رقم17 /02**: المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية على أنها" :مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى 250 فردا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار ولا تتجاوز حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية[1].
- **أما المؤسسة المتوسطة فطبقا للمادة 08 :"**فهي كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 فردا ورقم أعمالها ما بين 400مليون إلى 4 ملايير دينار جزائري ومجموع حصيلتها السنوية ما ب ين200 مليون إلى مليار دينار جزائري."
- **أما المؤسسة الصغيرة فقد عرفتها المادة 09 :"**على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 فرد ورقم أعمالها لا يتجاوز 400مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز200 مليون دينار في حين."
- **عرفت المادة 10 المؤسسة الصغيرة جدا:"** على أنها مؤسسة تشغل من 1 إلى 09 أفراد ورقم أعمالها اقل من 40 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري."

من خلال ما سبق فان المؤسسات تصنف على أساس عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية لكن في حالة اختلف التصنيف بين عدد العمال ورقم الأعمال أو الحصيلة فان المؤسسة تصنف على أساس رقم الأعمال أو الحصيلة.

3-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتلّ المؤسّسات الصغيرة أهميّة كبيرة في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في دول العالم جميعا فهي بداية أساس الإنتاج وأصل النّشاط الاقتصادي وذلك من منطلق كافة الخصائص التي تتمتع بها مثل[2] :

-القدرة العالية على تنمية الاقتصاد.

[1] الجريدة الرسمية،2017 .

[2] مريم، غزال ;ناصور، عبد القادر ;لطفي، شعباني، المقاولة النسائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المنهل الاقتصادي،2018، ص 190.

-مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل؛

-تفعيل مشاركة المرأة؛

-خلق روح التّكامل والتّنافس بين المشروعات؛

-تطوير وتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛

الفرع الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص او السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا -سهولة الإنشاء والتنفيذ:

حيث تتميز هذه المؤسسات بما يلي:

1-صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع.

2-صغر رأس المال لتشغيل المشروع.

3-صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها.

4-سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من ماكينات ومعدات الإنتاج.

5-سهولة تحضير مستلزمات التشغيل (مواد خام ومواد أخرى).

ثانيا -القدرة على جذب المدخرات:

لا تواجه المشروعات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع سواء في القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع[1].

ثالثا -مرونة الإدارة:

إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

[1]نبيل جواد،" إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة وال متوسطة(Gestion des PME)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 ،2007، ص86.

رابعا -الفعالية والكفاءة:

تتجلى فعالية وكفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لمالكيها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل كبير[1].

خامسا -سهولة الدخول في السوق والخروج منه:

نسبة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الماكينات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمنشآت الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة.

سادسا -القدرة على التكيف مع المتغيرات:

تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل:

1-تركيبة القوى العاملة.

2-سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج، أو النوعية).

3-سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة.

هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود[2].

سابعا -مميزات أخرى:

1-عنصرا جاذبا للاستثمارات المتوفرة لدى صغار المستثمرين بالأقاليم، وتعتبر أحد العوامل الهامة المؤدية إلى الانتشار الجغرافي للصناعة حيث أن صغر حجمها وانخفاض احتياجاتها من الطاقة والبنية الأساسية يمكن أن يتخذ أداة للانتشار المكاني بما يحقق أهداف التنمية الإقليمية[3].

2-اعتمادها على المصادر الداخلية للتمويل على نحو كبير مع محدوديتها، إذ يتكون رأس المال في الصناعات الصغيرة من إطارين، الأول هو رأس المال الثابت (أراض ومباني وآلات وأثاث وتجهيزات) والثاني هو الاحتياطات النقدية وجميع الموجودات التي تتحول بسرعة إلى نقد (مخزون، حسابات مدينة).

3-الطابع الشخصي يغلب في المشروع، وبالتالي يمكن أن تتوافر فرص عمل لفئات النساء والشباب وجموع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة.

---

[1] رابح خوني، رقية حساني "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008 ص44،45.

[2] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص.89

[3] محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس2004 ، ص 10.

4-توفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبيا تتفق مع القدرة الشرائية دون التنازل عن اعتبارات الجودة[1].

5-ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخرم على مثل هذه المشروعات نظرا لانخفاض كلفتها مع المشروعات الكبيرة.

6-صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية نظرا لارتفاع كلفة هذه العمليات وعدم قدرا على تحمل مثل هذه التكاليف.

7-صناعات مكملة للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها[2].

8-إختيار الأسواق : تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة.

9-لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير وتمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهو ما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير دون تعقيد.

10-ارتفاع جودة الإنتاج : بالنظر لإعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأنهما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبادلاتهم في المدى القصير.

11-إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مق تربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق[3].

---

[1] ميسر إبراهيم وآخرون، " المشروعات الصغيرة :بحوث محكمة منتقاة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2010 ، ص 12،13.

[2] سيد سالم عرفة،" الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص 64،65.

[3] كتوش عاشور، " تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 19/17 أفريل2006 ، ص 1034-1035.

المطلب الثاني :أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول :أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي:

أولا -تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

يمكن أن تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

1-المؤسسات العائلية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي.

2-المؤسسة التقليدية:

تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها[1].

3-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

أ -العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.

[1]قنيدرة سمية، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009-2010، ص 62-63.

ب -إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير[1].

ثانيا :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج:

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال هذا المعيار إلى:

1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية : ويرتكز نشاطها على:

أ -المنتجات الغذائية.

ب -منتجات الجلود والأحذية والنسيج.

ج -الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

د -تحويل المنتجات الفلاحية.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:

يركز هذا النوع على مؤسسات:

أ -تحويل المعادن.

ب -صناعة مواد البناء.

ج -المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.

د -صناعة مواد البناء.

ه -المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك نجد أن مجال

[1] غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي05 –2013/05/06، ص04.

تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطاع الغيار المستوردة في البلدان النامية[1].

ثالثا :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:

المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة.

الجدول (06): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي		النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي للورشة		نظام المصنع	
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	3	8

المصدر :لخلف عثمان، **و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها " دراسة حالة الجز ائر**، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2003 -2004، ص34

1-المؤسسات غير المصنعة:

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم(04) ، الفئات (1،3،2) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

2-المؤسسات المصنعة:

[1]مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه :إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2008-2011، ص 13،14.

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[1].

رابعا :التصنيف حسب الشكل القانوني:

الشكل القانوني legal formهو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من" المالكين "و" العمل "والعلاقة بينهما[2].

1-مؤسسات فردية:

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا[3].

2-الشركات:

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل وع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما :شركات الأشخاص وشركات الأموال.

أ -شركات الأشخاص:

تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص[4].

-شركات التضامن: هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل[5].

---

[1]لخلف عثمان، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1995 ، ص 33.

[2]سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2008 ، ص109.

[3]برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2011-2012، ص38.

[4]رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص.62

[5]رضا إسماعيل البسيوني،" إدارة الأعمال"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2009 ، ص 201 – 202.

-**شركة التوصية البسيطة:** وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة[1] .

-**شركة المحاصة** : تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة[2] .

ب -شركات الأموال:

شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من :شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأشكال التالية:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء، إضافة إلى المؤسسات الفردية.

-الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل ش ريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى[3].

الفرع الثاني :آليات إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة

إن إنشاء مشروع مؤسسة في الوقت الراهن يتطلب عدة عمليات ويكون ذلك خلال عدة مراحل، وسوف نقوم بتقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، وهما، أولا مرحلة ما قبل الإنشاء أو التأسيس وتضم هذه المرحلة كل من البحث عن الفرص وتحديد السوق، والقيام بالدراسات للمشروع ثم البحث عن مصادر التمويل، ثانيا مرحلة إنشاء المؤسسة والتي تضم ثلاثة مراحل وهي إجراءات التأسيس ثم بناء المؤسسة وإعداد هيكلها التنظيمي، ثم الانطلاق في الإنتاج والبحث عن الأسواق .وفي الأخير نتطرق إلى أهم دوافع إنشاء المؤسسات.

---

[1] عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007 ، ص 252-253.

[2] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص63

1-مرحلة ما قبل تأسيس المؤسسة:

حيث تأتي هذه المرحل ة قبل الخوض في تأسيس مؤسسة، من خلال القيام بالدراسات الخاصة بالمشروع من خلال البحث على الفرص، وعن إجراءات تمويل هذا المشروع، والتي سنتطرق إليها في مرحلتين فرعيتين.

- **البحث عن الفرص وتحديد السوق**[1] : ويكون ذلك من خلال ما يلي:

-وجود دافع للفرد يرغبه في إنشاء المؤسسة، وقد يشكل هذا الدافع فرصة يمكن استغلالها لإنشاء مؤسسة.

-يجب البحث عن فكرة مناسبة، يمكن استغلالها وتحويلها إلى مشروع.

-يجب أن تكون الفكرة قابلة للإنشاء ويمكن تحويلها لمشروع .وذلك باعتبار أن الفكرة هي أساس إنشاء المؤسسة.

- **دراسة المشروع والبحث عن مصادر تمويله:**

أولا :بالنسبة لدراسة المشروع يجب القيام بدراسة تقنية واقتصادية للمشروع، من خلال إعداد مخطط يعمل على دراسة المشروع، فنقوم في البداية بالدراسات التقنية حيث نحدد مدى قدرتنا على تصنيع منتج .ثم القيام بالدراسات الاقتصادية من خلال تحديد طبيعة المنافسة (قوية أم ضعيفة)، تحديد نقاط القوة والضعف في المنافسة، التعرف على سلوك المنافسين والتميز عنهم .ومن خلال هاتين الدراستين نتمكن توجيه المشروع نحو الأهداف المحددة.

ثانيا :البحث عن مصادر التمويل، بما أن المقاول عادة هو مبتكر وبالتالي في الغالب يحمل مشاريع إبتكارية نسبة نجاحها عالية، تساهم في التنمية المحلية وامتصاص البطالة، وبالتالي يستفيد من مساعدات الدولة عن طريق الدعم أو قروض بدون فائدة، كما يستفيد من تمويلات البنوك بسهولة.

2-مرحلة ما بعد التأسيس:

حيث تمر هذه المرحلة بمرحلتين فرعيتين أساسيتين هما :بناء المؤسسة وإعداد هيكلها التنظيمي، ثم الانطلاق في الإنتاج والبحث عن الأسواق.

- **بناء المؤسسة وإعداد هيكلها التنظيمي:**

تعتبر عملية بناءا المؤسسة من أصعب مراحل إنشاء المؤسسة لما تحتاجه من إمكانيات، فعند اختيار عقار من أجل تأسيس المؤسسة يتم تجهيز موارد مالية ومادية من أجل ذلك، كما يتطلب في عدة حالات إلى اقتناء التجهيزات الضرورية عن طريق التعاقد أو الشراكة، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية، كما يتطلب في غالب الأحيان إلى وقت زمني معتبر.

[1] Robert, A. B. (2006). Opportunity Recognition as Pattern Recognition: How Entrepreneurs "Connect the Dots" to Identify New Business Opportunities. *Academy of Management Perspectives, 20* (1), 104.

وبعد عملية البناء يتم إعداد الهيكل التنظيمي عن طريق مكتب إدارة مختص، حيث يهدف إلى تغطية احتياجات المؤسسة وعليه فإن الهيكل التنظيمي يجب إعداده من مكتب إدارة مختص لأن هدفه في المؤسسة تغطية الاحتياجات من اليد العاملة.

- **الانطلاق في الإنتاج والبحث عن الأسواق:**

بعد الانتهاء من بناءا المؤسسة وإعداد هيكلها التنظيمي، تبدأ عملية الإنتاج والتي تكون في بدايتها منخفضة وتزداد مع مرور الوقت وتصل إلى مرحلة تنويع المنتجات، أو التخصص في بعض المنتجات التي يمكن التميز فيها، وزيادة المنتجات يؤدي على حتمية البحث على أسواق جديدة والتوسع فيها، وهنا يكون للمقاول دور كبير في توجيه مؤسسته نحو تحقيق أهدافها المستقبلية وذلك باعتباره مبتكر، دائما يبحث عن الجديد، ومستعد للمنافسة في بيئة تتسم بعدم الاستقرار.

3-الدافع من إنشاء مؤسسة[1]:

وفق دراسة حديثة التي قام بها Alaim-Fayolle في سنة2010 ، والتي من خلالها يرى أنه يوجد دافعين أساسيين لإنشاء المؤسسة، الدافع الأول ناتج عن المشاكل التي يواجهها الفرد المبدع بالمؤسسة بحكم انه يمتلك معارف ومهارات ويعمل دائما على التجديد ولا يقبل العمل الروتيني، وهذا يتعارض مع المؤسسات التي تطلب من الفرد القيام بواجباته فقط، وهذا ما يؤدي به إلى البحث عن الاستقلالية .أما الدافع الثاني هو تفكير في إنشاء المؤسسة.

ووفق دراسة حديثة أخرى قام بها كل منGararrel و Vedelفي سنة2015 ، أظهرت وجود عدة دوافع لإنشاء المؤسسات وهي البحث عن الدخل، عدم الرضا عن العمل الممارس في المؤسسة السابقة بالإضافة إلى عدم وجود منصب عمل وكذلك البحث عن الاستقلالية.

أما بالنسبة لMcLelland فإن الإنسان لديه ثلاث حاجات هي الدوافع الأساسية لإنشاء مؤسسة، والتي هي الحاجة للإنجاز، الحاجة للانتماء، والحاجة للسلطة[2]

بالإضافة إلى الدوافع السابقة الخاصة بالدراستين، توجد دوافع أخرى نذكر منها:

-ظهور أزمات تؤدي إلى زيادة البطالة مما يدفع الدولة إلى إيجاد حلول عن طريق إنشاء مؤسسات

-الرغبة في إنشاء مشروع بسبب البطالة أو بعدمها.

-الاستعداد لإنشاء مشروع معنويا و ماديا والتحمل المسؤولية .

[1] عيسات أحمد، داتو سعيد عيماد، واقع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 الى سنة 2018، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 09، العدد 01، جامعة جيلالي بايس، سيدي بلعباس،2020، ص40.

[2] Robert, K. M. (2010). Entrepreneurship and Performance: An Antithetical View of McClelland's Ideological "Need for Achievement". *Africa Management Review 2010, 2* (3), 1-24.

كما اعتبرGardner أن الصفات التي يجب أن يتميز بها المقاولون الناجحون هي :العناد، الصبر، القابلية لتحمل المسؤولية، الرؤية الواضحة، التركيز، البراعة، سعة الحيلة، قوة الإرادة[1].

المطلب الثالث :عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول :عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد أربعة عناصر أساسية، تسهل عملية استمرار المؤسسة في مرحلة الانطلاق (1) وهي :فكرة المنتوج أو الخدمة، الاتصالات مع الأفراد داخل المؤسسة، المهارة، الموارد البشرية.

ونوضحها في الشكل التالي:

شكل رقم :(01) عوامل نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

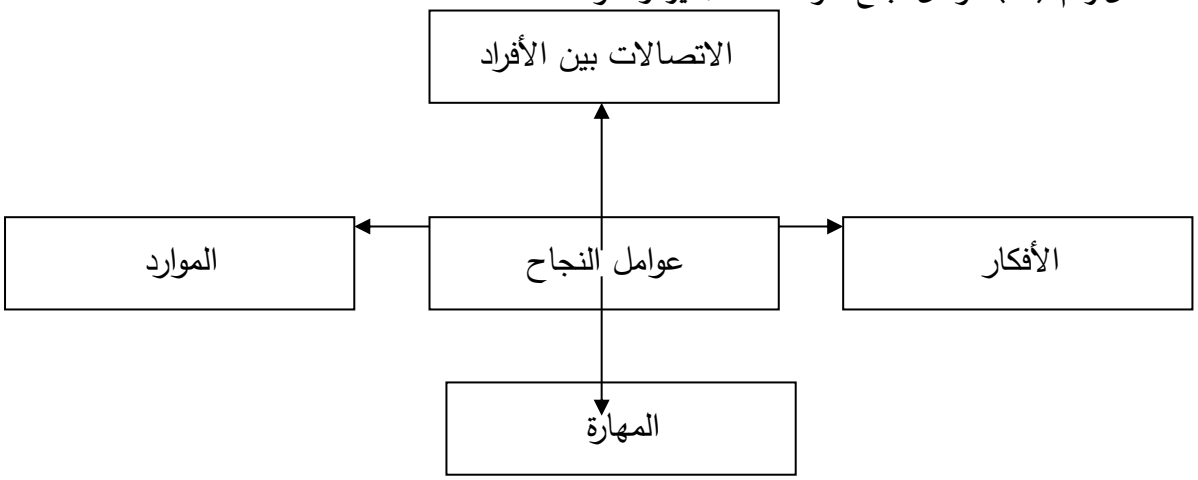

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة : مقاولي ولاية برج بوعريريج .كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، بومرداس،2018، ص7.

وهناك من أقترح العوامل التالية:

-مدى تحفيز و مدى عزم المسير.

-فكرة عمل مقبولة و قابلة للاستمرار.

-موارد متوفرة بشكل كافي للمشروع.

-الإمكانيات الذهنية في مجال المناجمنت و المجال التقني لمسير المؤسسة و كذلك نفس الشيء لمساعديه.

[1] حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة :مقاولي ولاية برج بوعريريج . كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، بومرداس،2018، ص 22.

كما أن هناك من حدد عوامل نجاح المؤسسة في المجموعة التالية[1]:

-نجاح المؤسسة مرتبط أساسا بإمكانيات رئيس المؤسسة، و ذلك بالتحكم في النفس، في بعض الحالات و عكس ذلك في الحالات الأخرى، أي أن المسير يملك ما يسمح بإعطاء أثار ايجابية على السير الحسن للمؤسسة.

-المسيرين الذين ينجحون في مرحلة الانطلاق يصلون إلى تحقيق الأهداف التالية:

المردودية المالية في المجال المثلى من جهة والمردودية الاقتصادية ومن جهة أخرى والمردودية التجارية.

أولا: تسيير الوقت في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

في الأوقات الأولى من إنشاء المؤسسة، نجد المسير متواجد في كل المؤسسة فنحن هنا أمام وضعية مناجمنت الانتقال[2]، بحيث عادة ما يكون رئيس المؤسسة متواجد في جميع أقسام المؤسسة أكثر من تواجده في مكتبه، المسير يحاول تجاوز مرحلة إعداد استراتيجية فردية للتفرغ إلى مرحلة إعداد استراتيجية المؤسسة، بالموازاة مع تطور المؤسسة في المرحلة الإنطلاق[3].

التسيير الفعال للوقت يصبح إذن عامل من عوامل النجاح ويظهر هذا خاصة في مرحلة الإنطلاق[4].

المسير متفاعل عادة بسرعة، الوقت يعتبر مورد نادر بالنسبة لمسير المؤسسة، ونتيجة لذلك، معرفة كيفية تسيير الوقت بذكاء ليس بأمر بديهي بالنسبة لصاحب المؤسسة، الكثير من المسيرين الجدد لا يأخذون بعين الاعتبار أن الإستغلال الجيد للوقت يعتبر من الشروط الأساسية لتمكن المؤسسة من تجاوز مرحلة الإنطلاق[5].

---

[1] Pierre-André julien, Marchesnay Michael, de procédures aux processus stratégique dans les PME, édition economica, 1993, p203.

[2] Pierre-André julien, Marchesnay Michael, de procédures aux processus stratégique dans les PME, édition economica, 1993, p203

[3] Management baladeur.

[4] Delaville.V, autonomie et apprentissage stratégique, facteurs d'émergence de la jeune entreprise, cahier de recherche (CRGE) N 306IAE de bordeaux 1999, www.asso.nordnet.fr, p33.

[5] Sabstien Daizabo et autres, le matrice SDH, une perspective de gestion pour les actifs imatriel, www.AIMS-stratigie.org, p03

الشكل التالي يوضح لنا تطور المؤسسة في المرحلة الإنطلاق وذلك بأخذ عامل الوقت[1]

شكل رقم :(02) تطور المؤسسة في مرحلة الإنطلاق

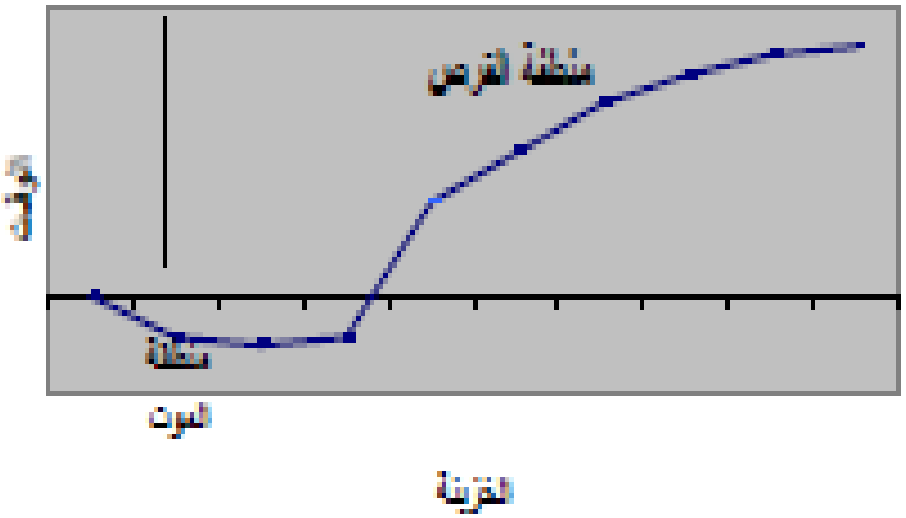

ثانيا :أثر التدريب والخبرة

أغلبية الباحثين يعتبرونه كعامل نجاح، فنقص الخبرة يعتبر عائق بالنسبة للمسيرين الجدد، يبقى معرفة مدى الاستمرار بالنسبة للذين لا ييأسون من حالات الإخفاق، يمكن لهم أن يتجاوزوا مرحلة الانطلاق بنجاح مقارنة بالجدد في المرحلة الانطلاق.

أن تنوع الخبرات يعتبر عامل النجاح، عكس الخبرة فقط في مجال vesper يؤكد التسيير، أي غير كافية، كما يؤكد كذلك أن النجاح في مرحلة الانطلاق تكون نتيجة للتدريب الذي يقوم به المسير إلى جانب خبرته المتراكمة في التسيير.

يمكن أن نميز هنا بين نوعين من التمهين[2]:

---

[1] Selon, Sebastien Duizabo, le jeu concurrentiel apparaît une conséquence beaucoup plus basée sur le temps et le maintien d'une avance temporelle en termes de position concurrentiel

[2] Charlotte Fillo, apprentissage et systémique, une perspective intégrée, Revue française de gestion N 149 mares avril 2004, p34-36.

التمهين الفردي يقصد به المسار أو السيرورة التي من خلالها يتحصل الفرد على المعارف الجديدة خاصة التكوين المستمر والخبرة، أي الحصول على العلم، الحصول على الكفاءات.

أما التمهين التنظيمي فهو المعرفة التي تتحصل عليها المؤسسة في كل مرة، فكرة التدريب التنظيمي تسمح بمعرفة كيف في إطار الوقت، المؤسسة تطور إمكانياتها ؟، إذن المؤسسة تلجأ إلى تحديد (التمهين التنظيمي (نتائجه (المؤهلات[1]) .

المهتمين بالتمهين يحاولون توضح كيف يمكن للمنظمة أن تحول الخبرة إلى رأس مال أو

إلى مؤهلات أو إلى مهارات خاصة بها.

ثالثا: المتابعة والمر افقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبرون الباحثين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن المساعدة التي تجدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المختصين [2]المهنيين يسمح برفع نسبة النجاح، فحسب الباحثين في هذا المجال [3]أن معدل نجاح المؤسسة لمدة خمسة سنوات هي تقريبا81% للمؤسسات التي تستعمل أو تعمل على الأقل مع أربعة خبراء، كما يرو أن الهيكلة الفعالة للمرافقة هي أن الخبراء يقترحون شبكات مختلفة ومتنوعة من الخبرات.

خصوصيات المرافقة والمتابعة في هذا الإطار تتمثل في أربعة نقاط هامة وهي:[4]

-عادة ما يكون أصحاب المشاريع الجديدة ليس لهم خبرات في التسيير و في إدارة المؤسسة.

-الاستجابة الفورية للطلب في مواعده، فأغلبية أصحاب المشاريع مترددون من فكرة المرافقة و المتابعة من طرف مكاتب خاصة و هذا يرجع إلى أنهم يتخذون بعين الاعتبار الاستقلالية في عملية التحكم.

-المؤسسة التي هي في طريق الإنشاء تتميز بضعف البنية، و المشاكل الأولية التي يمكن اعتبارها غير خطيرة، يمكن في هذه الحالة أن تصبح عبارة عن مشاكل صعبة تعيق استمرارية المؤسسة في النشاط.

-في المدى الطويل يصبح التسيير يومي.

---

[1] Bouchikhi A, apprendre à diriger en dirigeant, revue française de gestion, NOV 1997, p 61.

[2] Acteurs professionnels.

[3] Maliani, Badi : les fondements stratégiques de démarrage des petites entreprises", Cahier de recherche de LAB R II, N 122, mars, 2006. www.rii.univ-littoral.fr, consulter le 4 mars 2006.p 10.

[4] Stephanne Maria et autres, réflexion sur les outils et méthodes à l'usage de création d'entreprise, édition Adreg 2003 ; p 17.

نقترح هنا محورين للمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] :

*تسهيل الحصول على المعلومات و الحصول على المعرفة.

*المرافقة لتسيير و معرفة درجة تعقد الأمور لدى صاحب المؤسسة.

الفرع الثاني :مشاكل المؤسسات الصغير والمتوسطة

لقد تعددت الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقائها وتنميتها . ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية[2]:

- ✓ صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأولى لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
- ✓ ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبًا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع).
- ✓ الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
- ✓ الضرائب المرتفعة غالبًا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المؤسسات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
- ✓ عدم الاستقرار الاقتصادي" التضخم "ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبًا ما يهدد هذه المؤسسات وحول دون تحقيقها للأرباح.
- ✓ المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
- ✓ ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
- ✓ إهمال لجانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضروريته.

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى10 :

- **مشكلات داخلية** :كنقص الخبرة والإمكانيات، وقصور في الإدارة والأنظمة· وقصور الجهود التسويقية.
- **مشكلات خارجية** :كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات، وإضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها، وعدم توفير التمويل الكافي لها.

---

[1] La gestion quotidienne

[2] أيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ال عدد6، جامعة ابن خلدون، تيارت، د س، ص 276.

الفرع الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل العوائق التي تحد من تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في محيطها الداخلي وحتى الناجمة عن المحيط الخارجي ومع ظهور اقتصاد المعرفة ومختلف التطورات الناجمة عنه ظهرت عدة تحديات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب أخذها بعين الاعتبار والعمل على الرفع من تطورها حتى تضمن الاستمرار، وتتمثل مختلف تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

1- العولمة كتحدي إقتصادي دولي:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في معظم الدول النامية ومعظم الأقطار العربية تحديا استراتيجيا يتمثل في التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية، ولعل أبرزها ظاهرة العولمة وما يتمخض عنها من إفرازات ومعطيات متعددة تؤثر على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالعولمة ظاهرة حملت في طياتها مجموعة من الخصائص مثل[1]:

- ✓ ظهور أسواق جديدة للتعامل والاتصالات مثل :الإنترنيت والتلفون المحمول وشبكات الأعمال وهذا يدخل ضمن فلسفة التجارة الإلكترونية في التعامل الدولي؛
- ✓ ظهور أطراف جديدة على الساحة العالمية مثل :المنظمات الدولية ومنها منظمة التجارة العالمية ومنظمات المجتمع المدني؛
- ✓ ظهور قواعد للتعامل مثل :الإتفاقات الدولية لتنظيم مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

لذلك في ضوء هذه التطورات الدولية فان مؤسسات الأعمال بشكل عام والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص إنما تواجه تحديات متزايدة وفي مختلف أنشطتها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية في ظل محدودية قدراتها وإمكانياتها ومن أبرز هذه التحديات ما يلي الحسيني[2].

- ✓ إزدياد حدة المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية بين المؤسسات؛
- ✓ ضعف الإمكانيات التحويلية والتسويقية والإنتاجية للمؤسسات الصغيرة في الدول العربية؛

[1] أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامع يه، مصر، ص 236.

[2] فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة :مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، ال أردن2006، ص69.

- ✓ الحاجة إلى إمكانيات متقدمة في مجال البحث والتطوير والابتكار والتميز لمواكبة التطورات التقنية في تصميم المنتجات؛
- ✓ لا تزال معظم المؤسسات العربية في طور النمو المتواضع وبالتالي فهي تحتاج إلى امتلاك أسلحة تنافسية في مجال الجودة والتكلفة ومزايا تنافسية لمواجهة المؤسسات الدولية المنافسة؛
- ✓ استخدام الوسائل التقليدية في تسويق منتجاتهم على الصعيد الإقليمي والدولي وعدم تبيين الطرق المتقدمة في الترويج وعقد الصفقات كالتجارة الالكترونية ووسائلها كالأنترنت وذلك بهدف إتاحة الفرصة للمستهلكين للاطلاع على هذه السلع والخدمات ومواصفاتها وأسعارها ووسائل الدفع الالكتروني وغير ذلك؛
- ✓ معظم المؤسسات العربية الصغيرة والمتوسطة تعتمد على الإمكانيات الذاتية لمالكيها وعدم إيجاد صيغ عملية لدعمها وتقويتها خاصة في مجال إيجاد تحالفات مع شركاء ذات أنشطة متشابهة، أو التحالف والتكامل مع شركات ذات أنشطة مكملة،

2- عالمية التجارة كتحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية وكذا تحرير الخدمات، بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار، وهو ما يخلق تحديات وتأثيرات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول النامية والعربية على وجه الخصوص، ومن بين هذه التحديات [1].

- ✓ تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثم اختفاء بعض الصناعات لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.
- ✓ احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ وانتشار الكيانات ذات السيطرة على حركة الإستثمارات في الدول النامية.

3- التكتلات الاقتصادية كتحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] نعيمة برودي،2006التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل، ص117.

نتيجة للنظام الدولي الجديد والمتميز بحدة المنافسة، نشأت العديد من التحالفات الاقتصادية والتي عززت من توجه الدول صوب التكامل الاقتصادي من أجل البقاء والاستمرارية مما سيؤدي إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية التي تتميز بكفاءات عالية، وهو الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

4- تزايد حدة المنافسة العالمية وظهور المنافسة المعتمدة على عنصر الزمن:

مع ظهور العولمة وتحرير التجارة والانفتاح على الأسواق العالمية واستجابة لعالمية الأسواق برزت نوعية جديدة من المنافسة تقوم على أساس تخفيض عصر الزمن لصالح المستهلك أو العميل، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتتمثل أبعاد المنافسة على أساس الزمن والتي تمثل تحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة عناصر أهمها:

- ✓ تخفيض زمن قديم المنتجات الجديدة للأسواق ويتحقق ذلك من خلال إختصار زمن دورة حياة المنتوج ويترتب عن ذلك اتخاذ المساحات المخصصة للمخزون تخفيض تكاليف الإنتاج وأيضا تخفيض المساحات المخصصة لعمليات التوزيع؛
- ✓ تخفيض زمن الدورة للعميل ويقصد بها الفترة المنقضية بين طلب العميل للمنتج وتسليمه إياه؛
- ✓ تخفيض زمن تحويل أو تغيير العمليات بهدف الوصول إلى الإنتاج والتخزين في الوقت المحدد

لتحقيق المرونة في عمليات التصنيع،

5-تحدي تطبيق الذكاء الاقتصادي لتنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في ظل إقتصاد المعرفة وارتفاع وتيرة المنافسة محليا ودوليا لم تعد الاستراتيجيات التقليدية القدرة التنافسية المستندة إلى :العملة، الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، تدنية التكاليف، تخفيض الأسعار الرفع من الجودة وغيرها من العوامل لوحدها قادرة على ضمان القدرة التنافسية بل أصبحت تفقد أهميتها بشكل سريع ومتزايد ظهر الذكاء الاقتصادي كأداة هامة للرفع من تنافسينها ، والذي يعرف على أنه "نشاط هادف يساعد المؤسسات على معرفة منافسيها وما يدور في بيئتها مع توفير الحماية اللازمة لمعلوماتها فهو يهدف لاستشراف التغيرات وفك غموض المستقبل [2] فهو أنه ترتكز على المعلومات ومعالجتها ونشرها من أجل اتخاذ القرارات مما يخدم مصالح المؤسسة، وحتى تستطيع المؤسسات الصغيرة

[1] أحمد شعبان العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2012، ص69.

[2] Jean louis levet, Les pratiques de l'intelligence économique : huit cas d'entreprise, economica, paris,2012, p18.

والمتوسطة من تطبيقه وجب عليها توفير التكنولوجيات المتطورة للمعلومات والاتصالات وهو ما يشكل تحديا بالنسبة لها خاصة في الدول النامية نتيجة العوائق التي تحد من تطورها خاصة في مجال نقص المعلومات.

6-تحدي ثورة الاتصالات:

إن ثورة الاتصالات قد ألغت المسافات وأصبح الفضاء الالكتروني سوقا وأرضا للمعركة فمن خلاله يمكن المتاجرة حول العالم عن طريق إنشاءshop on line، كما يمكن شراء أي شيء أو البحث عن أي شيء من خلال الانتقال من السوق المادي إلى السوق الرقمي وهو ما يطلق عليه بالتجارة الإلكترونية، فظهور السوق الرقمي بمثل إضافة درجة كبيرة من المرونة للتنويع في بيئة الأعمال على المستوى الكوني نظرا لزيادة عدد الأسواق والعملاء .وقد أجمع الخبراء على أهمية دخول المؤسسات إلى عالم التجارة الالكترونية بغض النظر عن حجمها ومن الممكن أن نسيج التجارة الالكترونية فرصا تسويقية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]،وهو ما يضع هذه المؤسسات أمام ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المقدمة وهو ما من شأنه أن يشكل تحديا لها في ظل العوائق التي تعيق تطورها.

7- عالمية الجودة كتحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة وذلك من أجل تهذيب التجارة

العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي "ISO " بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتالي أصبح بمقدور الدول أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها وهو ما يشكل تحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2].

8-تحدي تطبيق الحوكمة المؤسساتية:

تعبير الحوكمة عن مجموعة القواعد والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة، فهي تؤدي دورا أساسيا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تحدد دور المساهمين كأصحاب رأس المال من جهة وكمسيرين من جهة أخرى، ويظهر تحدي تطبيق الحوكمة لأنه في غيابها يكون من الصعب الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية مثل: البنوك والبورصة، ويعتبر

[1] نعيمة برودي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] نعيمة برودي، مرجع سبق ذكره، ص118.

عدم تطبيقها أمرا شائعا في البلدان النامية ويرجع ذلك إلى نقص الوعي حول مفهومها وعلاقتها بالأداء المؤسسي، علاوة على ذلك الاعتقاد الخاطئ بأن تطبيقها ينطوي على تكاليف باهظة مقارنة بالفوائد التي سوف تعود على المؤسسة [1].

يتضح من خلال ما سبق بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصطدم بعدة عوائق ناتجة عن محيطها الداخلي وكذا الخارجي، إضافة إلى عدة تحديات ناتجة عن التطورات المتسارعة وزيادة حدة المنافسية، وحتى يتم توفير المناخ الملائم لنشاط هذه المؤسسات وجب إتخاذ عدة سيل بهدف دعم وتنمية هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

خصصنا هذا المبحث إلى أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت المتغيرين سواء مع بعض أو مع متغير آخر.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1 - دراسة ميدانية بعنوان دور الهندسة المالية الإسلامية في تمويل رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان حيث هدفت دراسة الباحث إلى بيان دور الهندسة المالية الإسلامية في تمويل رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعرف على مدة قدرة الأدوات التعليمية للهندسة المالية الإسلامية في رفع كفاءة رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث توصل إلى النتائج التالية : كان أهمها إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسب فوائد عند استغلالها لمخرجات الهندسة المالية إسلامية من تحقيق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية والقضاء على البطالة وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها ضرورة العمل والاستقرار في الابتكار في آليات الهندسة المالية في تمويل رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]

2 - الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004): حيث هدفت الدراسة للتعرف على واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة دون الإقليمية لشمال إفريقيا من خلال تحليل الاتجاهات الحالية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وتحديد نصيب دول شمال إفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وذلك بعد الإشارة لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول المنطقة . وتحديد السيل التي من خلالها يمكن لدول شمال إفريقيا إن تزيد من نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

[1] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2008، ص 112.

[2] مهند جعفر حسن حبيب ، 2019-2020- دراسة ميدانية بعنوان دور الهندسة المالية الإسلامية في تمويل رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان

[3] بن داودية وهيبة 2004/2005 واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

3 - المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية (1995-2016): حيث برزت أهمية الدراسة من الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي في دفع عجلة التنمية إلى الأمام في الجزائر وباعتبارها خطوة أساسية لتكييف الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي من خلال الانتقال المحكم إلى اقتصاد السوق كما له أهمية بالغة في توسيع الشراكة والتكامل الدولي في إطار العولمة الاقتصادية .[1]

4- مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث هدفت الدراسة لإبراز أهمية مناخ الاستثمار وتأثيره على الاقتصاد ومحاولة إبراز أهم العقبات التي تقف أمام المستثمرين وسبيل تطوير وتحسين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث توصلت إلى النتائج التالية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد من خلال مساهمتها الفعالة في التشغيل والقيمة المضافة والناتج الداخلي الخام، وان الظروف الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي ومختلف التشريعات والتحفيزات التي توفرها الدول هي العوامل المشجعة على الاستثمار.[2]

5- دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغير والمتوسطة بالجزائر بين 1980 و 2011 المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 07 جانفي 2016: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام السلاسل الزمنية (1980-2011) وقد توصلت الدراسة إلى عدو وجود علاقة بين المتغيرين وان الاستثمار الأجنبي المباشر لابساهم في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع لطبيعة السياسات المعتمدة وطبيعة المناخ الاستثمار الغير كاف .[3]

دادي الصادق صوري عبد الرحمان، دامون رشيد 2017/2018 المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية (1995-2016) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي [1]

رمزي بومعارف 2012-2013 مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم تسيير ، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي [2]

احمد ياقور (2016) دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر

[3] :والمؤسسات الصغير والمتوسطة بالجزائر بين 1980 و 2011 المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 07 جانفي 2016

المطلب الثاني : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

1-:the impact of the foreign direct investment1- on the economic development in Jordan-an analytical econometric study period (1996-2008) Zarqa journal for research and studies in humanities volume 15 no1.2015

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني ، وتنميته. وتم إتباع المنهج القياسي التحليلي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالناتج الإجمالي المحلى الأردني وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (1996-2008) وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن .[1]

2- Internationalization of small and medium enterprises-case study of small : and medium enterprises -mostaganem

: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مقومات وعوائق عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجزائرية ،

والتعرف على مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على المنافسة وعلى إمكانية انتقال أنشطتها إلى الأسواق العالمية وصناعة ميزة تنافسية : في حين هدفت الدراسة الميدانية في محاولة معرفة حقيقة التوجه الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة وتقييمها ، ليتسنى في الأخير اقتراح بعض التوصيات لهذه المؤسسات بغرض التوجه الجيد لهذه الخيرة على الصعيد الدولي.[2]

Hassan Yassinetouama2012 :the impact of the foreign direct investment1- on the economic development in Jordan-an analytical econometric study period (1996-2008) Zarqa journal for research and studies in humanities volume 15 no1.2015[1]

[2] مجلة دفاتر بوادكس المجلد 6 العدد 10/2018 : جامعة الشلف الجزائر

خلاصة الفصل الأول

استعرضا في هذا الفصل نظرة عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية التي بينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا أهمية كبيرة في ترقية الاقتصاد في كل دول العالم سوى كانت المصنعة أو النامية.

الفصل الثاني

تمهيد

عرفت الجزائر إصلاحات عميقة وعديدة، مست كل الميادين وبالأخص تلك المتعلقة بالمؤسسة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد، حيث قامت الحكومات المتعاقبة بتحرير الاقتصاد وتوفير كل الوسائل والضمانات لرأس المال الأجنبي، مما أدى إلى تحسين أداء بعض القطاعات وساعد على تلقي تدفقات معتبرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالمقابل فإن هذه الدراسة تحاول أن تبين العالقة الموجودة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي أو بالأحرى إثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في غمرة التحولات الجذرية والتقلبات الحادة التي يشهدها الاقتصاد العالمي نتيجة اتجاهات الحماية الجديدة وتوسع وتطور الأسواق في الاقتصادات الصاعدة ، تواجه الجزائر جملة جديدة من التحديات والمخاطر منها عدم كفاءة الجهاز الإنتاج واعتمادها على المحروقات ، كما تتوفر كذلك في الوقت نفسه فرصا جديدة يمكن استثمارها ، وهي اليوم تقوم بمجموعة من الاصلاحات في مختلف السياسات الاقتصادية ، مثل تنمية الصادرات وتقليل الواردات التي تعتبر من استراتيجيات السياسة التجارية ،والتي يكون من أولوياتها إيلاء الشركات الصغيرة والمتوسطة مكانتها ضمن حركية الإنتاج والاستثمار والعمل على زيادة التصنيع المحلي ورفع القدرة التنافسية . وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث تبيان واقع الاستثمار وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول :الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الفرع الأول :الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

لقد صدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي، تتمثل هذه القوانين فيما يلي:

أولا :قانون93-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات

يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة وأساسية إلى الاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بالنص على أن حرية الاستثمار معترف بها بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار النظم العام وقواعد التأسيس[1].

ونصت أيضا نفس المادة السابقة على أن المستثمر الأجنبي كل الضمانات العامة التي تشمل حرية إقامة مؤسسات ذات طابع صناعي تجاري، بالإضافة إلى ضمان من نزع الملكية، ولأن كون هذه الأخيرة ممكنة أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستثمرة، يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل، إلا أن المشرع الجزائري اشترط على المستثمر الأجنبي وبصورة واضحة أن قبول الاستثمار الأجنبي مرهون، يكون هذا الأخير في إطار أهداف الدولة وذلك من أجل بناء اقتصاد اشتراكي وهذا ما نصت عليه المادة 23 من نفس القانون على " :أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها

[1] المادة من قانون 63-237 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.

لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات الاقتصاد المختلط، بمشاركة الرأس المال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاع ذو النشاطات التي تمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني."

وقد جاء هذا القانون بامتياز يستفيد منه المستثمرون، نذكر منها[1] :

- ✓ كل استثمار يجب أن يكون مرفق بالاعتماد من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار.
- ✓ ام يكون ملائم لبرنامج الاستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة.
- ✓ استخدام تكنولوجيا حديثة مع ضمن تكوين اليد العاملة المحلية.

يجب أن تكون الشركات المتعاقدة إلزاميا استثمار لا يقل عن 5 ملايين دينار جزائري وان يوفر على الأقل 100 منصب عمل.

وبالرغم من الضمانات والامتيازات التي جاء بها القانون الأسبق، إلا أن تطبيقه كان شبه محدود، وذلك راجع إلى النقاط الموالية [2]:

-الأوضاع الاقتصادية المتوترة السائدة في تلك المرحلة، بحيث تملت في ضيق السوق المحلية، ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الهياكل القاعدية...الخ إلى جانب الاضطرابات الساسة التي عملت على تردد المستثمرين الأجانب وتخوفهم من الاستثمار في الجزائر.

-انتهاج نمط الاشتراكية القيمة على أعضاء الأولوية للقطاع العام، وتقليص القطاع الخاص هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج من طرف البنوك.

ثانيا: قانون الاستثمار الصادر في1966

بعد فشل في تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانون جديدا للاستثمار لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانة وأشكاله والضمانات الخاصة به.

وتقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مجموعة المبادئ يتم تلخيصها على النحو الموالي [3]:

---

[1] محفوظ لعشب، **دراسات في القانون الاقتصادي**، المطبعة الرسمية، الجزائر ،2009 ، ص91 .

[2] محفوظ لعشب، نفس المرجع، ص 91.

[3] الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 ، المتضمن قانون الاستثمارات .

1- المبدأ الأول :هو أن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر، بحيث يجب التمييز بين القطاعات الحيوية للاقتصاد والقطاعات الأخرى، وذاك بموجب المرسوم فترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو الهيئات التابعة لها، إضافة إلى ذلك يكون للدولة إمكانية استرجاع الحصص أو الأسهم التي لا يمكن لرأس الخاص الوطني أو الأجنبي أن تستمر في القطاعات الأخرى فعلى كل مستثمر في الصناعة أو السياحة يريد أن تنشأ أو يعمل على تطوير المؤسسة أن يحصل على اعتماد سابق من قبل السلطات الإدارية وبمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار أما عن طريق الشركات المختلطة، وعن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة.

2-المبدأ الثاني :يتعلق نمنح الامتيازات والضمانات تخص الامتيازات والضمانات الاستثمار الأجنبي، ويتم الاستفادة من النظم العادي للامتياز والضمانات نتيجة الاعتماد أو الترخيص.

1-فيما نخص إجراءات الاعتماد:

هناك ثلاث حالات:

- ✓ الاعتمادات الممنوحة من طرف الوالي تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة
- ✓ الاعتمادات الممنوحة من قبل أمانة اللجنة الوطنية للاستثمارات وهي خاصة بالمؤسسات المتوسطة.
- ✓ الاعتمادات الممنوحة من طرف وزير المالي التقني المعدني بعد أخذه لرأي اللجنة الوطنية للاستثمار.

2-يشمل قرار الاعتماد دائما على الضمانات وامتيازات مالية:

إذ تتمثل الضمانات في:

- ✓ المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية .
- ✓ تحويل الأموال الصافية .
- ✓ الضمان ضد التأميم بحيث يقرر التأميم بموجب نص تشرعي يؤدي إلى تعويض خلال 9 أشهر إذ يساوي التعويض القيمة الصافية المحولة للدولة [1].

أما الامتيازات المالية تتمثل فيما يلي:

- ✓ الإعفاء الكلي أو الجزئي من حق تنقل العقار على شراء العقارات.

[1] N. Terki, les sociétés étrangères en Algérie, OPU, Alger, 1976, p 15.

- ✓ الإعفاء الكلي أو الجزئي أو المتناقص من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات على الأكثر .
- ✓ تخفيض من الرسم الوحيد على إجمالي الإنتاج.
- ✓ الحصول على تمديد فترة من أجل دفع الرسم السابق وحقوق الجمارك والتي تحس وسائل التجهيز .
- ✓ نظم جبائي تحفيزي لمدة 5 سنوات على الأكثر فيما يتعلق بالضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية.

ثالثا: قانون82 -11المتعلق بالاستثمار

تجسد هذا القانون في عدة نصوص قانونية تنظم عمليات الاستثمار الخاصة سواء كانت من فعل المحليين أو الأجانب وذلك عن طريق الاشتراك مع مؤسسة أو مؤسسات بمعنى آخر تشكيل الشركات الاقتصادية المختلطة، ولقد كانت ميزة الرئيسة لهذا القانون هو تحديد نسبة المشاركة القانونية بأقصى حد هو % 49 من رأس مال الشركة [1].

وكانت من بين هذه الأهداف الموجودة في إطار هذا القانون تتمثل فيما يلي:

-الرفع من طاقة الإنتاج الوطني، وخلق مناصب شغل جديدة والزيادة في الدخل الوطني وذلك بمساهمة الاستثمار الخاصة المنتجة.

-تكميلية القطاع العام وتدعمه بالقطاع الخاص وذلك حتى يتسنى تحقيق التشابك الصناعي وبعث النشاطات الاقتصادية المختلفة.

-تحقيق التوازن الجهوي من خلال تشجيع المستثمرين للاستثمار في المناطق المحرومة.

رابعا: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

مثل قانون النقد والقرض الذي تبنته الجزائر في 14 أفريل 1990 أداة جديدة للسياسة الاقتصادية في البلد، فهو يندرج في بإطار الأحكام التشريعية الخاصة بتطبيق الإصلاح الاقتصادي ويهدف إلى تعديل النظام النقدي المالي وإعادة تنشيط الإنتاج بواسطة رؤوس الأموال الداخلية والخارجية وجاءت مبادئ هذا القانون كما يلي:

حرية الاستثمار :للمستثمر الأجنبي الحرية للقيام بأي نشاط استثمار غير أن هذا القانون وكما جاء في قانون1966 ، ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن حدد ذلك بنص تشريعي كما أن القانون حدد شروط تدخل رأس المال الخاص وهذا ما نصت عليه المادة183 .

[1] قانون82 –11 المؤرخ في 20 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار

رفع القيود المفروضة من قبل القوانين السابقة والمرتبطة بحل تدخل أ رس المال والطبيعة القانونية للشريك فلقد لم يتم إلغاء شرط **51/49** وللمستثمر غير المقيم الحرية المطلقة في إقامة الاستثمار بمفرده أو عن طريق الشراكة[1].

حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين أي أنه يتم بعد ذلك بعد 60 يوم من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.

الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها للجزائر تجدر الإشارة هنا أن في هدا التاريخ الذي صدر فيه القانون لم توقع ولم تصادق الجزائر على أية اتفاقية متعلقة بالاستثمارات.

تبسيط قبول عملية قبول عروض الاستثمارات وإخضاعها إلى الرأي بمطابقة أي يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض تم يثبت في الملف خلال شهرين كما أعطى القانون المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم وبين المستثمرين المحليين.

خامسا :المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار99-12

وجاء هدا المرسوم من أجل تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة وقد سبق صدور قانون لاستثمار قانون الدول يتعلق بتنظيم القانون التجاري والثاني بتحكيم التجارة الدولية.

وجاء هدا القانون بعد مستجدات أهمها [2]:

-إلغاء إجراءات الاعتماد التي كانت لمدة طويلة وفي أشكال مختلفة وأنشأ في المقابل تصريح أسهل مما كان عليه.

-إلغاء كل الفرو قات لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها على شكل التشابك الوحيد أبن يتقدم المستثمر بوضع ملف حول الاستفادة والترخيص، ويفرض أيضا هدا القانون على هده الوكالة أجلا أقصاه 610 يوم للرد على طلبات المستثمرين.

-منح تدابير تشجيعية و امتيازات حسب ما ذهبت إليها مواد 17-18-19 من نفس المرسوم و تتمثل في :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية العقارية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمارية.
- تضييق رسم ثابت في مجال نسبة منخفضة تقدر ب % 5 تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

[1] A. Dahman, l'Algérie a l'&preuve, Casba édition Alger 1999– p139

[2] المرسوم التشريعي 93–12المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار

- إعفاء الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية وتكون موجة أساسا لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية عبء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وبمكن للسلع المذكورة في هده المادة أن تكون محل تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

الفرع الثاني :حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اعتمدت الجزائر قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس ايجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى، وهذا ما سيوضحه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 07 :تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة2000 -2015

الوحدة :مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تدفق الاستثمار	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1562	2280
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفق الاستثمار	2746	2264	2581	1499	1697	1507	-585	1636	1232
السنوات	2018	2019	2020	2021					
تدفق الاستثمار	1466	1382	1125	1207					

[1] عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، ص 157.

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات ′ مناخ الاستثمار في الدول العربية مجلة ادارة الاعمال والدراسات التطبيقية

بالنظر إلى المعطيات الموجودة في الجدول رقم 01 ، نلاحظ أن الجزائر حققت مستويات شبه مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً خلال الفترة من 2001 و 2009 ، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر في الفترة ما بين 2012 إلى2015 تميزت هذه الفترة بالانخفاض المستمر لتدفق الاستثمارات، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل% 90 من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر سنوياً على خلفية ملف الفساد بشركة'SONATRACH'[1] ، مما أدى إلى انهيار التدفقات الوافدة بصورة كبيرة جدا ما بين 2012 و 2015 ، و الذي يبرز تأثير التوقف أو تباطؤ نشاطات الشركة التي كانت تشكل أهم مصدر بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

الفرع الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم الجهود الإصلاحية التي تبذلها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنَّ هذه الجهود لم تنعكس بشكل إيجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015 وهذا الرقم مخيب للآمال وبعيد كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي تقف أمام تقدم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، لعل أبرزها المعوقات الإدارية والقانونية، وسوف نقوم بتلخيصها في النقاط التالية:

1-المعوقات القانونية:

يعتبر الجانب القانوني أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يكفي إصدار القوانين والقرارات بل لابد من متابعة تنفيذها على أرض الواقع.

ويمكن تلخيص أهم العراقيل القانونية، التي تقف في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فيما يلي:

[1] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد،2015 ، ص17 .

- ✓ كثرة القوانين وعدم استقرارها تبين بين الفينة والأخرى أن هناك إصدار جديد لقوانين وتعديلات وهذا في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين الأجانب بحيث يزرع فيهم الشك والخوف؛
- ✓ عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي؛
- ✓ عدم مسايرة قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات .

رغم تعدد المعوقات القانونية التي مست تطور وتقدم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أنه يبقى خرق المشرع الجزائري لمبدأ المساواة في المعاملة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي أبرز تلك المعوقات، وسنتناول هذا الخرق من خلال التفصيل في

ثلاثة نقاط تعكس ذلك وهي:

- ✓ تكريس قاعدة 51/49%؛
- ✓ إخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى الموافقة المسبقة واكتفاء الاستثمارات الوطنية بالتصريح لطلب المزايا؛
- ✓ تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري .

أ -تكريس قاعدة49 /51%

عدلّت المادة 58 من المادة 4 من الأمر01 - 03المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم بموجب أمر06-08 وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2012،2009،2010،2011، المادة 4 من ال أمر01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .ومن خلال نص المادة 4 مكرر كانت واضحة فيما يتعلق لقاعدة الاستثمارية الجديدة وآليات الشراكة، حيث أشارت أنه يتعين على المستثمرين الأجانب الذين يعملون في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، أن يقدموا تصريحا مسبقا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وأنه لا يمكن إقامة استثمار أجنبي، إلا في إطار شراكة يكون فيها نظام المساهمة مبني على أغلبية الشريك الوطني المقيم بنسبة % 51 على الأقل من رأس المال الاجتماعي، وبالإمكان أن تتضمن الشراكة الوطنية عدة

شركاء .أما الفقرة الرابعة من المادة4 م كرر، فقد عقدت من مهمة المستثمر الأجنبي أكثر مما هي معقدة حين أخضعت الاستثمارات التي في إطار الشراكة إلى الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار .

كما أخضعت المادة 60 من الأمر رقم09 -01 والتي عدلت المادة 9 مكرر من أمر رقم01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار قيء نص المادة حصول الاستثمارات التي يتجاوز مبلغها 500 مليون دينار أو يساويه من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار، وهو كما يمثل شكل من أشكال تحكم الدولة في طبيعة المساهمين في المشاريع الكبرى، وفي هذه النقطة بالذات تثير مسألة هامة ويتعلق الأمر بتداخل الصلاحيات من جهة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، هي تملك الصلاحية في تقديم الامتيازات والتحفيزات التي أقرها القانون للمستثمرين على حد سواء أجانب أم محليين، ليفاجئنا المشرع الجزائري بتحديد سقف 500 مليون دينار جزائري من قيمة المشروع الاستثماري، وفي حالة تجاوزه لا يمكن للمستثمر الاستفادة من الامتيازات إلا بقرار من المجلس الوطني للاستثمار وهو ما يثير تساؤلات حول مدى الاستقلالية التي تتمتع بها الوكالة، وهو الأمر الذي من شأنه عرقلة الاستثمارات نتيجة التعقيدات اللامتناهية، وتم رفع السقف بموجب قانون المالية لسنة 2014 إلى 1500 مليون دينار.

ويمكن التأكيد أن قاعدة 51/49% كانت سببا أساسيا ومباشرا في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث شدد الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب على ضرورة مراجعة هذه القاعدة، ونصحوا بتطبيقها على القطاعات الاستراتيجية فقط، من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موضحين أن دراسة قام بها البنك العالمي مست 88 بلدا، توصلت إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات .هذه القاعدة سببت أضرارا جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا طالب معظم الخبراء الاقتصاديين المحليين والمستثمرين الأجانب بالغائها أو على الأقل تطبيقها في القطاعات الاستراتيجية، وفي نفس السياق تسببت قاعدة 51/49% بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي في تلك المشاريع[1].

وننوه هنا بأن قاعدة 51/49% قد سحبت من قانون الاستثمار وأدرجت في قانون المالية، وهذا الإجراء لا يساهم في إزالة العراقيل أمام المستثمر الأجنبي، بل هو مجرد إجراء إداري شكلي لا يساعد في حل جوهر المشكلة، مما يعني أننا لم نخرج من حالة التخبط ولم ندرك بعد حجم المشكلة.

[1] نادية والي، **النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، الجزائر،2014 ، ص ص217،218.

ب - إخضاع الاستثمارات الأجنبية إلى المو افقة المسبقة

إن قاعدة حرية الاستثمار التي كرستها المادة 4 من قانون الاستثمار، أضيفت لها تعديلات أفقدت المادة من محتواها وجوهرها، حيث ألزم قانون المالية التكميلي لسنة2009 ،" كل مشروع استثماري أجنبي مباشر أو استثمار مع الشراكة المرتبطة برؤوس أموال أجنبية، يخضع لفحص مسبق من طرف المجلس الوطني للاستثمار ."

تشكل هذه الفقرة معا ة حقيقية، وتعقيدا لدى المستثمر الأجنبي الذي يجد نفسه يسابق الزمن لاستيفاء كامل الإجراءات الإدارية في الوقت المحدد لإنشاء مشروعه الاستثماري، إلا أنه يصطدم بتعليمات تعيده لنقطة الصفر، ففي تعليمة مؤرخة في 23 سبتمبر 2009 ، وموجهة لمسؤولين المصالح المحلية للمركز حددت الترقيمات الجديدة للشركات على أساس:

- ✓ إظهار رأس مال اجتماعي مع شريك جزائري بنسبة تفوق 51%
- ✓ منح رخصة من طرف المجلس الوطني للاستثمار وتصريح ممنوح من طرف الوكالة الوطنية للاستثمار.

وفيما يتعلق بالاستثمار الوطني يلزم المشرع المستثمر الأجنبي لتصريح في حال طلبه الحصول على الامتيازات التي يقررها قانون الاستثمار، وهذا يعكس التميز الواضح بين المستثمر الأجنبي والمحلي، في حين أن المستثمر الأجنبي ملزم بالتصريح وانتظار الدراسة المسبقة من طرف المجلس الوطني[1].

ت - تقييد المستثمر الأجنبي في التنازل عن مشروعه الاستثماري (حق الشفعة)

نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على حق الدولة في الشفعة وبموجب المادة 4 مكرر، والتي نصت على ما يلي: "تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب"، وحسب الفقهاء والمتتبعين فإن إقرار حق الشفعة ي عد من الأخطار الجديدة، والتدابير المستجدة التي تهدد الاستثمارات الأجنبية، بحيث أصبح ينظر إلى الأخطار المتعلقة بالتأميم والمصادرة، ونزع الملكية على أنها كلاسيكية، وأن خطر الشفعة ي عد شكل من أشكال المخاطر الجديدة التي تعيق الاستثمار، وهو نوع من التأميمات الزاحفة، ويمكن القول أن الشفعة إجراء تمييزي، ضد المستثمر الأجنبي في أحقيته في التنازل عن مشروعه الاستثماري، وهو خرق لأحكام المادة 31 من الأمر01 -03 المعدل والمتمم التي تكفل ذلك .

[1] نفس المرجع السابق، ص 219،220.

إن إقدام المشرع الجزائري على إصدار مثل هذه النصوص يكون بذلك لم يناقض نفسه فقط، وإنما خرق مبادئ أحكام القانون الدولي وتملص من التزاماته مما يعرضه للمسؤولية الدولية، الأمر الذي ينعكس سلبا على مستوى حجم الاستثمارات حيث عرفت سنة 2010 تراجعا رهيبا، متأثرة بشكل أساسي بالقيود التي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2009[1].

✓ **معوقات قانونية أخرى:**

وتتمثل فيما يلي:

-عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد، فضلا عن عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات، خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛

-تعدد القوانين التي تحكم النشاط الاستثماري في الجزائر مع تمييزها بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي؛

-الضغط الضريبي وارتفاع معدلات الضرائب؛

-عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، فضلا عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية[2] .

2-العراقيل الإدارية

وتتمثل هذه العراقيل في:

- **البيروقراطية والتعقيدات الإدارية** :تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحيز والمحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر الأجنبي، دون

[1] نفس المرجع السابق، ص ص221،222.

[2] فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس –سطيف، 2009–2010، ص 77،78.

نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر الأجنبي ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

مما لا شك فيه أن التعقيدات الإدارية تشكل عائقا حقيقيا لدى المستثمر الأجنبي ، وبالتالي لا نندهش من هروب المستثمرين الذين يبحثون عن أجواء أرحب لدول تكون فيها إمكانية شراء أرض، أو الحصول على قرض، أو الاستفادة من امتيازات ...الخ في آجال قصيرة من الأمور المعتادة، مستفيدا من التطور التكنولوجي الذي تعتمد عليه الدولة المضيفة في إطار الحكومة الإلكترونية، ففي دولة ماليزيا يكفي لإنشاء شركة تجارية 30 دقيقة عبر التسجيل الإلكتروني، حيث يمنح للمستثمر رقم تجاري عبر الانترنت، أما في الجزائر فلا يزال الأمر يسير عبر الطرق التقليدية التي تجاوزها الزمن.

يقوم القرار الاستثماري على دراسة تطور الأسواق وتطور التكنولوجيا لمعرفة فرص الربحية المستقبلية ثم إن هذه التطورات السريعة، يمكن أن يحضر مستثمر ملف مشروعه الاستثماري مع كل ما يلزمه من دراسات، ووثائق تحدد سبيل نجاحه ودخل متاهات الإدارة الجزائرية، وبطء استجابة السلطات لمطالبه فالنتيجة الحتمية، أن بعد سنوات من إيداع التصريح لاستثمار لم يكن قد شرع في إنجاز مشروعه، تتغير معطيات السوق لاكتشاف تكنولوجيا جديدة، أو تغير ذوق المستهلكين، أو استحواذ المنافس على النشاط الذي استهدفه المستثمر في مشروعه الاستثماري.

- **انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين** :يلاحظ أن الجزائر تفتقد لنظام معلوماتي يكون دليل للمستثمر ويحتوي على مختلف الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين الأجانب يفتقدون إلى المعلومات الكافية حول فرص الاستثمار بالجزائر[1] .
- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب؛ ذ
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، وهذا راجع لكثرة التعقيدات الإدارية وتعدد النصوص القانونية، فضلا عن ارتفاع أسعارها وطول مدة الحصول عليها[2]؛

[1] محمد شريفي، **الجزائر ورها ت الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الاستراتيجية(**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2004، ص 171.

[2] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص 79،78.

- تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بمجال الاستثمار، من شركات التسيير والمساهمة والمجلس الوطني للاستثمار ومجلس مساهمات الدولة والوزارات الوصية والمتدخلين من مصالح الجمارك والموانئ والضرائب وأملاك الدولة وغيرها من الهيئات التي تدخل في مسار الاستثمار[1]؛
- اعتماد السلطات الجزائرية المادة 4 مكرر في قانون المالية التكميلي 2009 والتي أضيفت إلى الأمر رقم 03-01 المتعلق بالاستثمار لفرض إلزامية اللجوء إلى البنوك المحلية الوطنية لضمان التمويل الضروري لإنجاز المشاريع في سياق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي عدم الاستدانة من الخارج والتوجه حصرا إلى التمويل عبر البنوك الجزائرية .وشكّل هذا العامل عائقا رئيسيا، خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى التمويل على مستوى البنوك الجزائرية لنظر إلى الاعتبارات البيروقراطية التي تعتري تسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، فضلا عن بطء الإجراءات، ووجدت استثمارات أوروبية وأخرى عربية خاصة خليجية نفسها أمام وضعية معقدة. ورغم تسجيل نسبة معتبرة من المشاريع المتوقفة منذ سنوات أو المعطلة، إلا أن السلطات العمومية أبقت على التدابير المعتمدة في قانون المالية التكميلي2009 ، بحجة تفادي الاستدانة من الخارج، وإن كانت عملية الإقراض تتم لحساب شركات ومؤسسات ولا تقع على عاتق الدولة؛[2]
- ارتباط وخضوع كل النشاطات الاقتصادية لترخيص مسبق، والذي يتطلب 30 مرحلة قبل الحصول على هذا الترخيص لتجسيد الاستثمار، ولهذا فإقامة شركة أو مؤسسة سيمتد إلى 3 أو 4 سنوات [3].

---

[1] حفيظ صواليلي، **تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر**، جريدة الخبر، تم الاطلاع عليه (2023/03/20) الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/266898.html

[2] حفيظ صواليلي، **تعليمة أويحيى تعطل عشرات المشاريع الاستثمارية**، جريدة الخبر، ام الاطلاع (2023/03/20)، الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/331072.html،

[3] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر) واقع وآفاق(**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08 :، جامعة بسكرة، 2005، ص 21.

المطلب الثاني :و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة في الجزائر حيث ان أغلبيتها تكونت بعد الاستقلال، وقد عرفت تطورا بطيئا لافتقارها للهياكل القاعدية (Infrastructure)والبنية الفوقية ((Superstructure وعدم اكتساها للخبرة التاريخية.

وإدراكا من الجزائر لأهمية هذه الأخيرة قامت بسن بعض التشريعات والقوانين التي اهتمت بداية بإنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والخاضعة للقانون العام على مستوى الجماعات المحلية، ثم اهتمت بالمنظومة المؤسساتية لدعمها وإنعاشها وتنشيطها.

الفرع الأول :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

على العموم يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى المراحل الثلاث التالية:

1-المرحلة الأولى 1962-1982:

قبيل الاستقلال حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين، أما تلك التي تعود إلى الجزائريين فقد كانت محدودة عدديا ومساهمتها ضعيفة في خلق القيمة المضافة والتشغيل[1]، وفي الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة توقفت هذه المؤسسات عن نشاطها وحركتها الاقتصادية إثر هجرة مالكيها الفرنسيين، لذا تم إصدار قانون الاستثمار الأول وهو القانون رقم277-63 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 المتعلق بالتسيير الذاتي لمعالجة استقرار المحيط، غير أن هذا القانون أقصى رأس المال الخاص من امتلاك و تسيير هذه المؤسسات .ثم تم إدماج هذه المؤسسات انطلاقا من سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية حيث أصبحت تابعة للدولة في ظل تبني هذه الأخيرة للخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي واعتماد سياسة التصنيع السريع. إلا أن قانون الاستثمار الموالي لسنة 1966 حاول تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية، وقد تضمن التأكيد على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد مع ضرورة اعتماد المشاريع الاستثمارية الخاصة بالحصول على تصريح من

[1] صاح صالحي، مرجع سابق، ص 26.

قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات[1] CNT ، بناءا على مجموعة من المعايير والأسس الانتقالية على اعتبار أن الم. ص. م ممثلة في القطاع الخاص مكملة للقطاع العام في إطار سياسة التنمية الشاملة.

بصفة عامة تميزت الفترة ما بين 1962-1982 يضعف منظومة الم.ص.م. م لتبني الجزائر الخيار الاشتراكي الذي يعتمد على القطاع العام والسياسات الصناعية المصنعة، فلم تكن هناك أي سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص (الم. ص، م) وبقي تطوره ودوره مهمشا خلال مخططات التنمية واعتبر بأنه قطاع استغلالي (الميثاق الوطني1976)، وشددت عليه بواسطة الضرائب التي تمنع التمويل الذاتي لهذه المؤسسات، أضف إلى ذلك الضغوط الجبائية التي أرهقت كاهله وأثرت على إنتاجيته وانتشاره، وبالتالي ثم كبح تطوره من ناحية العدد والإنتاج إلى جانب قوانين العمل القاسية وحرمانه من التجارة الخارجية، وهو ما يعكس ضعف المعدل السنوي لإنشاء الم.ص.م، حيث لم تتعدى 600 م.ص.م متواجدة في قطاعات اقتصادية محددة[2]، نجد أنها تتواجد بشكل عام في القطاع التجاري والخدمي وأقل تواجدا في القطاع الصناعي.

2-المرحلة الثانية1983 -1993

لقد أثبتت استراتيجية الصناعات المصنعة التي اعتمدها الجزائر إلى غاية بداية ثمانينات القرن الماضي فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية منذ 1986 (الأزمة البترولية) [3].فتغيرت الأمور قليلا مع بداية الثمانينات، حيث تم إعادة الاعتبار نسبيا إلى القطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة في إطار المخططات، والتي تتجسد في المخططان الخماسيان

الأول 1980/1984 والثاني 1985/1989، وقد برز ذلك بإصدار عدة قوانين ومراسيم والتخاذ عدة إجراءات تشجع على تنمية الم.ص.م. العامة والخاصة هدف تنميتها، أهمها:

---

[1] D'investissement Comite National توقفت نشاطاها عام 1981.

[2] Gestion et entreprise, Publication trimestrielle de l'Institut National de la Productive et du développement Industriel, N°24-05, Boumerdes, Algérie, Janvier/Avril 2004, p. 13.

[3] سعيد بريبش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في المال ادورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، عنابة، مارس 2001، ص 28.

1) قانون رقم 82 - 11المؤرخ في :1982/08/21 قانون تنظيمي يتعلق بالاستثمار الوطني الخاص، الذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها الم.ص. م، لاسيما منها:[1]

- ✓ حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي ببعض الحالات المواد الأولية؛
- ✓ الحصول على تصريحات محدودة للاستيراد[2](AGI)

إلا أن الأمر لم يخلو من بعض الحواجز التي تعيق توسع المص. م الخاصة لاسيما عبر:

- ✓ إجراءات إعتماد إجباري لكل استثمار مما يشكل تراجعا مقارنة بقانون1966 ؛
- ✓ عدم التمويل عن طريق البنك بـ30% من المبلغ الاستثماري المصرح به؛
- ✓ لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم(SARL) و 10مليون دج لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن؛
- ✓ يمنع امتلاك عدة مشاريع.

2) إنشاء ديوان للتوجيه، المتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص [3](OSCIP) سنة 1983 خاضع لوصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمانية، والذي من مهامه:[4]

- ✓ توجيه الاستثمار الوطني الخاص هو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وتأمين تكامله مع القطاع العمومي.
- ✓ ضمان الاندماج الجيد للاستثمار الخاص في مسار التخطيط.

---

[1] محمد بوهزة الطاهر بن يعقوب، مرجع سابق، ص 237.

[2] AGI : Autorisations Globales d'Importation

[3] OSCIP : Office pour l'Orientation, le suivie et la coordination de l'Investissement privé.

[4] محمد بوهزة الطاهر بن يعقوب، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية بسطيف، دار الهدى للطباعة والنشر عين مليلة، الجزائر، 2017، ص 238.

3) فتح الغرفة الوطنية للتجارة خاصية بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة[1]1987 .

4) إصدار المرسوم 192/88 المؤرخ في 40 أكتوبر [2] 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية في إطار التحضير للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

5) إصدار قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 1990/04/14 الذي ينص على [3]:

- ✓ تشجيع الاستمارات الأحبة (المادة 183 من قانون النقد والقرض) وفتح المجال أمام كل أشكال مساهمته في التنمية والشراكة دون إقصاء الاستثمار في كل القطاعات ماعدا المخصصة للدولة؛
- ✓ المساواة في المعاملة بين كل المؤسسات الجزائرية عامة أو خاصة من خلال الإلغاء الكلي للاحتكار والسماح حرية التعامل التجاري.

6) صدور المرسوم التشريعي رقم 37-91 المؤرخ في 1991/02/19 المتعلق بتحرير التجارة الخارجة، وفي إطاره تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في ظل توجه الاقتصاد الوطن نحو اقتصاد السوق[4].

7) صدور المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمار، الذي يعد حجر الزاوية في الإرادة القوية للإنتاج الاقتصادي، ممحور هذا القانون حول:[5]

- ✓ الحق في الاستثمار بحرية وذلك بالسماح بالاستثمار في الكثير من المعاملات؛

---

[1]ضحاك نجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم أفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص 138.

[2]صالح صالحي، مرجع سابق، ص 27.

[3]بريش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والاصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق) حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 91.

[4]ضحاك نجية، مرجع سابق، ص 138.

[5]محمد بوهزة، الطاهر بن يعقوب، مرجع سابق، ص240.

- ✓ المساواة في الحقوق بين القطاع الخاص الوطني والأجنبية؛
- ✓ تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مع ضرورة التخفيف من الرسومات والضرائب لتشجيع الاستثمارات؛
- ✓ إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI) لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبير الشباك الموحدة؛
- ✓ إلغاء الاعتماد المسبق للاستثمار برخصة المؤسسات الإدارية واستبداله بتصريح بسيطة؛
- ✓ تخفيض أجال دراسة الملفات حيث حدد الأحل الأقصى بـ 60 يوما؛
- ✓ الإسراع في التحويلات وتعزيز الضمانات.

3- المرحلة الثالثة بعد:1993

لقد شهدت هذه الفترة نبي الحكومة الإطار القانوني خوصصة المؤسسات العمومية في سن وتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01 أفريل1994/31 ماي 1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 إلى 01 افريل 1998، وعقد مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين[1]، الأمر الذي أدى إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهم في تطوير الم ص م في بعض الأنشطة والحالات، كما وافقه اتحاد عدة إجراءات وصدور العديد التشريعات والقوانين المنظمة لهذا القطاع، أهمها:

1) الدار قانون جديد للاستثمار في جوان 2001 والذي نص على[2]:

- ✓ عدم تمركز نشاط الوطنية للترقية والدعم ومتابعة الاستثمار بخلق مكاتب جهوية؛
- ✓ انشاء مجلس وطني للاستثمارات الذي يعمل على اقتراح استراتيجيات وآليات لتطوير الاستثمار؛

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص 25.

[2] Gstion et entreprise, **Revue publiée trimestriellement par INPED**, N0 24-05 (Boumerdes, Algérie : Institut National de la Productive et du développement Industriel, Janvier 2004), p13.

- ✓ إمضاء الحكومة على عقود أحنه هدف الشراكة؛

2) مدور القانون التوجيهي رقم 18-01 المؤرخ في 2001 12 المتعلق بترقية المهم، والذي من بين أهدافه[1]:

- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ✓ ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع الم. ص. م؛
- ✓ تشجيع تنافسية الم.ص. م؛
- ✓ تحسين أداء الم. ص. م
- ✓ ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التفاؤل وتنمية الم. ص. م؛
- ✓ تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجيع الإبداع والتجديد وثقافة التفاؤل؛
- ✓ تسهيل حصول الم.ص.م. م على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها؛
- ✓ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها الم. ص. م؛

3) صدور المرسوم التنفيذي رقم02 - 373المؤرخ في 2002/11/11 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض

للم. ص م وتحديد قانونه الأساسي[2]، حيث يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية تكون تحت وصاية الوزير المكلف يا الم.ص.م. م، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو يهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على الم.ص.م. م أن تنجزها، إلى جانب توفير الاستشارة والمساعدة التقنية لها بالإضافة لضمان متابعة البرامج التي تنظمها هيئات دولية لفائدة الم.ص.م.

4) صدور المراسيم التنفيذية في سنة 2003 والتي أهمها:

[1] القانون التوجيهي 01-18، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، مرجع سابق، ص 20،21.

[2] القانون ال توجيهي01-18، مرجع سابق.

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25/02/2003 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات[1] .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25/03/2003 المحدد للطبيعة القانونية المراكز التسهيل للم. ص. م ومهامها وتنظيمها[2].
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 03-374 المؤرخ في 30/10/2003 والمتعلق بالتصريح الشخصي للم. ص. م[3]، " وذلك هدف جمع المعلومات حول الم ص. م عدو الشراب الوطني.

5) إنشاء الوكالة الوطنية للعلوم المرسم سنة2005 ، والتي قدف أساسا إلى التنمية وترقية الصم بصفة عامة، ومرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وأهديتها في خضم عشرات دولي تصف بعولمة الشركات ومنافسة أكثر حدة، وقد حددت هذه الوكالة المهام التالية:[4]

- ✓ وضع حيز التنفيذ الاستراتيجية القطاعية في مجال ترقية وتطوير الم.ص. م وكذا البرنامج الوطني لتأهيل الم. ص. م؛
- ✓ متابعة دمغرافية الم ص. م، خاصة ما يتعلق منها بالإنشاء والتوقف أو تعبير مجال النشاط؛
- ✓ ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال الم.ص. م للتكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال؛ جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمحالات نشاط الم.ص.م.

[1]المرسوم التنفيذي رقم03-78، المؤرخ في2003/02/25 ، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، السنة40 ، العدد13 ، الصادرة في 26/02/2003، ص 14.

[2]الرسوم التنفيذي رقم 03 -79، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، السنة 40 العدد 13، المبادرة في 26/02/2003، ص 18.

[3]المرسوم التنفيذي رقم 03 - 374، المؤرخ في 30/10/2003، يتعلق بالتصريح الشخصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، ال سنة40، العدد67 ، الصادرة في2003/11/05 ، ص06.

[4]الرسوم التنفيذي رقم 05 -165، المؤرخ في2005/05/03 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، السنة 42، العدد 32، الصادر في 04/05/2005، ص 28.

الفرع الثاني :الجهات المشرفة على انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر

إن من أهم التساؤلات التي تطرحها عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق هو سبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية ولما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة اتخذت الجزائر العديد من الآليات الهادفة إلى تنمية هذا القطاع وتتمثل هذه الآليات في:[1]

أولا -إنشاء هيئات داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم هذه الآليات نجد:

1-وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار"MIPMEPI"

Ministre de l'industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم، رقم :211/94 المؤرخ في :18جويلية1994 ، لتوسع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 190/00 المؤرخ في: 11 جويلية2000 ، تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010تم أنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"ANSEJ":

Agence Nationale de Soutien à l'Emploi Jeunes

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات وقد أنشئت سنة1996، ولها

[1]عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي05-2013/06/06، ص03

[2]شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، **واقع وافاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول :واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-2013/06/06، ص 06.

فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.

-تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات التخفيضات في نسب الفوائد.

-تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبن ود دفتر الشروط.

-إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

-تقديم الاستثمارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

-إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.

-تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيز وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم[1].

3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI":

Agence Nationale de Développement de l'Investissement

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على مستوى الوطن، وتخول الوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار التي قد تكون في شكل إنشاء مؤسسات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات ويستفيد المستثمر في إطار هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على التجهيزات المستوردة وكذا من تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار[2].

-4

[1] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ال عدد03 ،2004، ص ص32،33.

[2] عبد الفتاح بوخمخم، وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011، ص 402.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" CNAC":

Caisse Nationale des d'Assurance Chômage.

هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل[1].

5-صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة"ANGEM":

Agence nationale De Gestion Micro crédits

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم04 - 16المؤرخ في 22 جانفي 2004 وهو بمنزلة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة، إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة % 85 من الديون وفوائدها في حالة فشل المشروع الممول، كما أنها تؤدي دورا كبيرا في استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مصدرا مهما من مصادر التمويل ومجموعة من صناديق أخرى، تسهم كلها في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بفضل الدراسات المقدمة، والمتابعة المستمرة لنشاطاتها من أجل استمراريتها كما تسهم في استثماراتها المستقبلية في بعضها[2].

6-وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان.

ومن أهم وظائفها نذكر:

-ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة.

---

[1] علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10سنة2010 ، ص182.

[2] بن عنتر عبد الرحمان، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24 ، العدد الأول،2008 ، ص ص157،158.

-تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

وقد كانت مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة[1].

7-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"FGAR":

Fonds de Garantie de crédits aux PME

أنشئ الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في :2002/11/11 بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتولى الصندوق ما يلي:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:
  - إنشاء المؤسسات.
  - تجديد التجهيزات.
  - توسيع المؤسسات.
- تسيير الموارد الموضوعة تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الاستشارة والمساعدة لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضمان الصندوق.

كما كلف بالقيام بالمهام التالية:

[1] صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- ترقية الاتفاقيات المتخصصة بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

-إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[1].

الفرع الثالث :البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

اولا :البرامج الوطنية

في إطار برامج التنمية الشاملة المعتمدة (2001-2004) أقرت الحكومة الجزائرية برامج هامة لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها الأثر على هاته الأخيرة، فخلال الفترة (2002-2009) شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدل نمو بلغ 9% سنويا وهذا راجع إلى سياسة الدولة في تشجيع هذا النوع من المؤسسات لا سيما المخطط الخماسي (2005-2009 (الذي كان يهدف إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة متوسطة وصغيرة.

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية هدف ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع قطاع خارج المحروقات بإنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتأهيل 20 ألف مؤسسة من هذا النوع من المؤسسات عبر المخطط الخماسي (2010-2014).

انطلاقا مما سبق يمكن توضيح أهم الإجراءات المتخذة في إطار هذه البرامج كما يلي:

1-إنطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

أ -إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار (تم إدراج ضمان للدولة، وإنشاء صناديق ضمان متخصصة :السياحة البيئية، التكنولوجيات الجديدة.

[1]محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص126-127.

ب -إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر.

ج -تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية.

2-إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية لتطوير اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم مهامه :[1]

أ -اليقظة الاقتصادية والتكنولوجية.

ب -اقتراح للسلطة العمومية إجراءات إنقاذ مساعدة، ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-في إطار ترقية هذا النوع من المؤسسات وضعت الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) برنامج تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الخماسي (2010-2014) لتحسين تنافسية هذه المؤسسات، بما يفوق 386 مليار دينار.

4-في إطار ترقية الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

أ -اختيار سنويا 03 أحسن مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها أو تسييرها وتشجيعها ماليا في حدود600 ألف إلى مليون دينار.

ب -تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات سنويا لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.

5-إنجاز عدة هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن نوضحها كما يلي[2]:

[1] شريف بوقصبة، على بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص07 ،08.

[2] شريف بوقصبة، على بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص08 .

الجدول رقم (08): وضعية انجاز هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005-2014

البرنامج الخماسي 2010-2014	البرنامج الخماسي 2005-2009			المشاريع
	مشاريع في طور الإنجاز	المشاريع المنجزة	المشاريع المسجلة	
04	18	15	33	مراكز التسهيل
10	07	10	17	مشاكل المؤسسات
14	25	25	50	المجموع

المصدر :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية، والإحصائيات نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات2011 ، رقم20 ، طبعة مارس2012 ، ص32 .

ثانيا -الإستفادة من الاتفاقيات المبرمة:

حيث قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات لتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

1-برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي(MEDA) :

تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية مشروع خاص بتأهيل هذه المؤسسات بالتعاون والذي يعتبر الأداة الأساسية التي ،مع الاتحاد الأوربي، تجسد أساس هذا التعاون في برنامج ميدا(MEDA) اعتمدها الاتحاد الأوربي لتفعيل الشراكة أورو متوسطة، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات.

2-برنامج الهيئة التقنية الألمانية(GTZ):

ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

3-التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية :

في إطار التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية تم منح المساعدة المالية لترفيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويهدف هذا التعاون إلى المساهمة في تقوية وتعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في الاقتصاد الوطني وتحسين محيطها.

4-التعاون الدولي الثنائي:

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كفرنسا، ايطاليا، تركيا، اسبانيا، كندا، وتجلى أبرز صور هذا التعاون في:

أ -التعاون مع فرنسا:

في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا مع مجموعة من ولايات الشرق اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون المجلس الجهويAlpes R. home الجزائري (سطيف، عنابة، قسنطينة).

ب -التعاون مع ايطاليا: حيث يتم الاتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الايطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 افريل2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة) إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة[1].

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المطلب الأول: تقديم النموذج

1- حدود الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على إثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال بيانات سنوية لسلسة زمنية للفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2022، مستمدة من إحصائيات البنك الدولي وتقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- تحديد متغيرات النموذج:

نقدم في الجدول الموالي جميع متغيرات الدراسة

[1] عبد اللاوي مفيد، مرجع سبق ذكره، ص50

الجدول رقم (09): متغيرات الدراسة

المتغير	التعريف	المصدر
المتغير التابع		
pib_ag	الناتج المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المتغير المستقل		
fdi	الاستثمار الأجنبي المباشر	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: اعداد الطلبة

3- توصيف النموذج:

من أجل تقدير نموذج الدراسة في الجزائر للفترة 2000- 2022 وبالاستعانة بالدراسات السابقة قمنا بتقدير النموذج على الشكل التالي:

$$pib_{pme} = c + fdi$$

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتشخيص النموذج

1- تقدير النموذج:

يقدم الشكل رقم (2) تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية.

الجدل رقم (10): نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9270.541	1353.725	6.848170	0.0000
FDI	-1.78E-06	8.68E-07	-2.677886	0.0478

R-squared	0.773402	Mean dependent var	6964.801
Adjusted R-squared	0.762578	S.D. dependent var	3785.782
S.E. of regression	3526.933	Akaike info criterion	19.26075
Sum squared resid	2.49E+08	Schwarz criterion	19.35994
Log likelihood	-209.8683	Hannan-Quinn criter.	19.28412
F-statistic	5.195583	Durbin-Watson stat	1.956906
Prob(F-statistic)	0.010693		

المصدر: مخرجات Eviews12

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد إن جميع المعالم المقدرة معنوية.

2- **تشخيص النموذج:**

بعد تقدير النموذج نقوم بإخضاع هذا الأخير إلى مختلف الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية من خلال عدة نقاط والهدف هو اختبار قوة النموذج الإحصائي المقدر، للتأكد من جودته وتحقيقه لجميع الشروط.

4- **التقييم الإحصائي:**

- **اختبار المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج :**

تستخدم هذه الاختبارات لقياس درجة الثقة في المعلمات المقدرة من العينة كأساس جيد للوصول منها لمعلمات النموذج، والهدف من هذه الخطوة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات المقدرة لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت لها دلالة من الناحية الإحصائية. ولإجراء اختبار المعنوية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

$H_0 = \beta_0, \beta_1$ المعامل ليس له معنوية إحصائية

$H_1 \neq \beta_0, \beta_1$ المعامل له معنوية إحصائية

من خلال نتائج التقدير نجد أن الإحصائية المحسوبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من الإحصائية المجدولة $t_T = 2.09$ عند مستوى 5% ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي ان المعلمة المقدرة β_1 تختلفا معنويا عن الصفر اي لها معنوية احصائية.

أما الثابت نجد انه معنوي عند 1 % لان الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية المجدولة $t_T = 2.86$ ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 اي ان المعلمة المقدرة β_0 تختلف معنويا عن الصفر اي لها معنوية احصائية.

- **اختبار المقدرة التفسيرية للنموذج:**

من خلال الجدل رقم (2) نجد أن معامل التحديد بلغ0.7625 و يدل على أن لنموذج قدرة تفسيرية جيدة حيث أي أن الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفسر بنسبة 76.25% بالمتغيرة المستقلة وتبقى نسبة تقدر بـ 24.75%مفسرة بواسطة عوامل أخرى

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج:**

$H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0$ النموذج ليس له معنوية إحصائية

$H_1 : \exists \beta_i \neq 0$ النموذج له معنوية إحصائية معامل

بما أن $F_c = 5.19 > F_T$ نرفض H_0 ونقبل H_1 ومنه لنموذج معنوية إحصائية وله القدرة على التفسير وهو مقبول إحصائيا عند مستوى 5 %، وما يؤكد ذلك $P - Value < 0$

- **مقارنة بيانات النموذج الأصلي والمقدر:**

يقدم الشكل الموالي

الشكل رقم (03): مقارنة بيانات النموذج الأصلي والمقدر

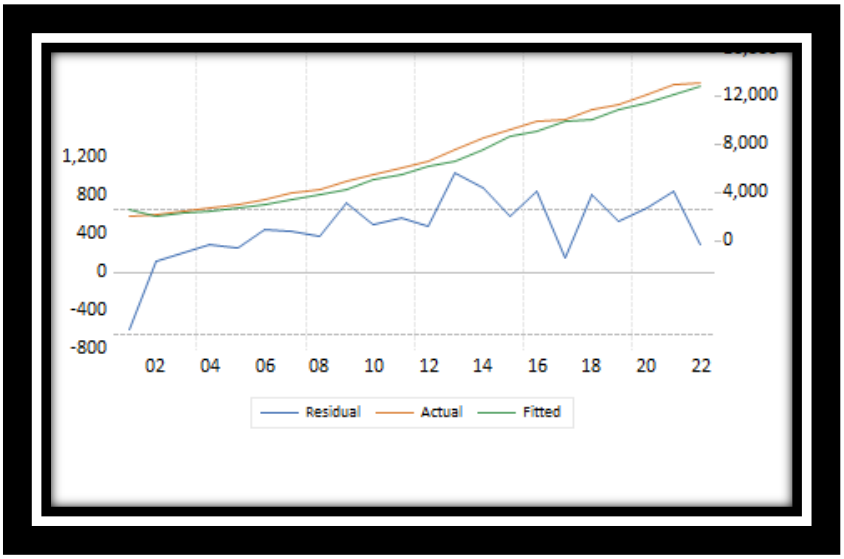

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى الناتج المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدر Fitted يتطابق تقريبا مع منحنى الناتج المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعلي Actual وهذا ما يوحي لنا بنجاعة النموذج المقدر

- **التقييم القياسي:**

نختبر مدى توافر شروط الطريقة المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار(طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية)، وتتمثل أهم شروط هذه الطريقة في: الاستقلال الذاتي للبواقي؛ ثبات تباين البواقي؛ اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (التوزيع الطبيعي).

- **اختبار الاستقلالية بين الأخطاء (اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء)**

سنعتمد على اختبار داربين وواتسون في الكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حيث يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل:

$$\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + V_t; \quad V_t \rightsquigarrow N(O, St2)$$

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$H_0: \rho = 0$:لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$H_1: \rho \neq 0$يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$$DW_{\left(d_L, d_U; \alpha, n-(k-1)\right)}$$

حيث DWتأخذ قيمها بين 0و ،4ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كان DW ≅ 2فإن ρ= 0.يوضح الشكل التالي قيم (dالجدولية)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى،
أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محددة.

الشكل رقم (04): تفسير اختبار دربين و اتسون

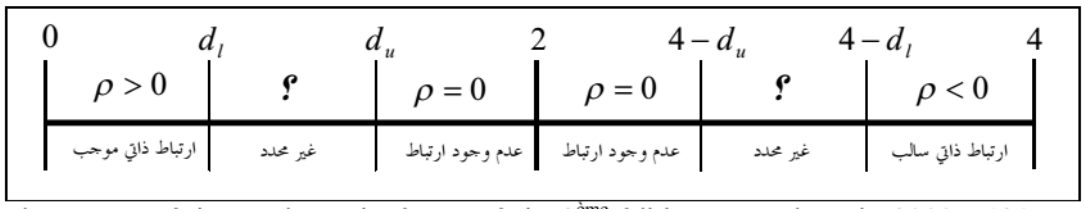

La source : Régis Bourbonnais, économétrie, 3ème édition, Dunod, Paris, 2000, p12

بما أن عدد المتغيرات المستقلة في النموذج هي متغيرة واحدة وحجم العينة 22 فإنه بالرجوع لجدول درابين ووتسون

نجد قيمة $d_U = 1.17$و$d_L = 1.00$وبذلك تكون قيم $4 - d_L = 3.00$

$4 - d_L = 2.83$وبما ان القيمة المحسوبة لدربين ووتسون هي$DW = 1.87$ وقعا في منطقة قبول H_0 اي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء

- اختبار استقرارية البواقي:

الشكل رقم (05): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

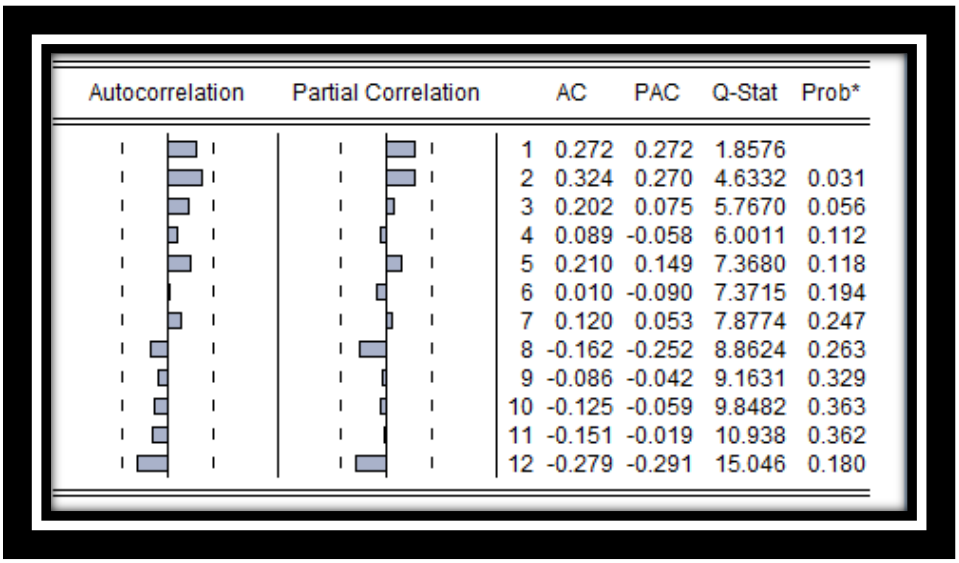

	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
1	0.272	0.272	1.8576	
2	0.324	0.270	4.6332	0.031
3	0.202	0.075	5.7670	0.056
4	0.089	-0.058	6.0011	0.112
5	0.210	0.149	7.3680	0.118
6	0.010	-0.090	7.3715	0.194
7	0.120	0.053	7.8774	0.247
8	-0.162	-0.252	8.8624	0.263
9	-0.086	-0.042	9.1631	0.329
10	-0.125	-0.059	9.8482	0.363
11	-0.151	-0.019	10.938	0.362
12	-0.279	-0.291	15.046	0.180

المصدر: مخرجات Eviews 12

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سلسلة البواقي مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لهذه البواقي لا تختلف معنويا عن الصفر فهي تقع كلها داخل مجال الثقة، عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار: Ljumg-Box-Pierce (للبواقي):**

من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نقوم ب إختيارLjumg-Box-Pierce. والهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت معالم دالتي الكلية والجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية.

جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي لا تختلف عن الصفر : H_0

جميع معاملات الارتباط الذاتي للبواقي لا تختلف عن الصفر : H_1

بما أن الإحصائية المحسوبة أقلا تماما $\varphi = 15.04$ من القيمة المجدولة

$$\chi^2_{0.05\,;12} = 21.02$$

بدرجة حرية 12 وبنسبة معنوية 5% ومنه نقبل H0أي البواقي ذات تشويش أبيض.

- **اختبار استقرارية مربعات البواقي:**

الشكل رقم (06): دالة الارتباط الذاتي للمربعات لبواقي.

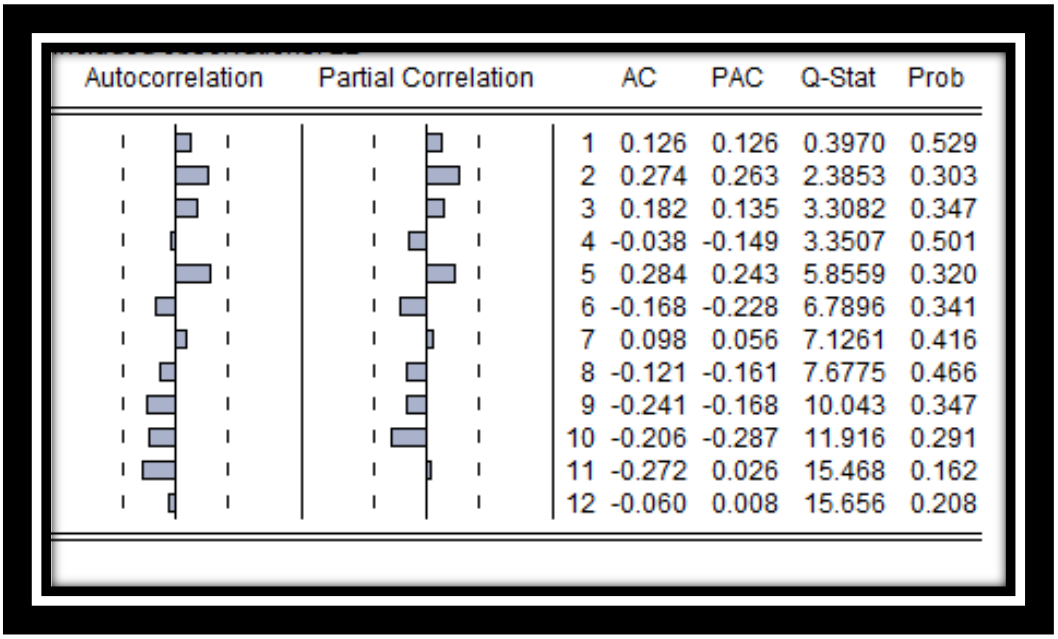

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.126	0.126	0.3970	0.529
		2	0.274	0.263	2.3853	0.303
		3	0.182	0.135	3.3082	0.347
		4	-0.038	-0.149	3.3507	0.501
		5	0.284	0.243	5.8559	0.320
		6	-0.168	-0.228	6.7896	0.341
		7	0.098	0.056	7.1261	0.416
		8	-0.121	-0.161	7.6775	0.466
		9	-0.241	-0.168	10.043	0.347
		10	-0.206	-0.287	11.916	0.291
		11	-0.272	0.026	15.468	0.162
		12	-0.060	0.008	15.656	0.208

المصدر: مخرجات Eviews 12

.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سلسلة مربعات البواقي مستقرة لأن معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي لا تختلف معنويا عن الصفر فهي تقع كلها داخل مجال الثقة، عند مستوى معنوية 5%.

- **اختبار: Ljumg-Box-Pierce: (لمربعات البواقي):**

من خلال دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نقوم بهذا الاختبار بما أن الإحصائية المحسوبة $\varphi = 15.65$ أقل تماما من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05\,;12} = 21.02$ بدرجة حرية 12 وبنسبة معنوية 5% نقبل H_0 أن مربعات البواقي مستقرة.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يمكن دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بياني، من خلال ملاحظة العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية.

الشكل رقم (07): الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية

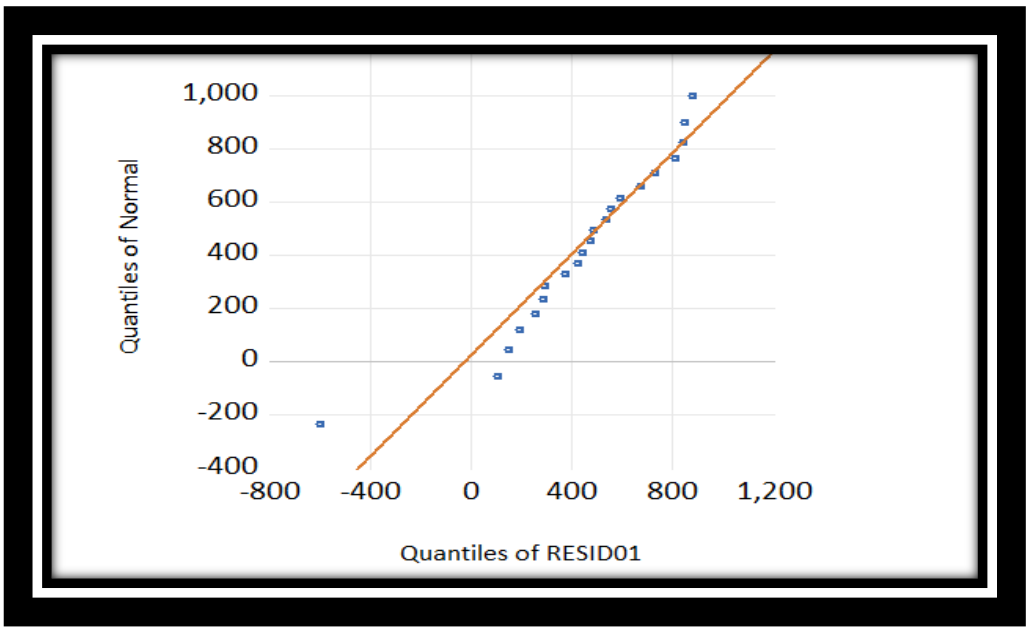

المصدر: مخرجات Eviews12

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان البواقي توزع توزيعا عشوائيا على جانبي الخط مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: تفسير النتائج

1- التفسير الإحصائي:

- تدل إحصائية فيشر إلى أن النموذج ككل مقبول أي وجود معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر.
- تعتبر القدرة التفسيرية للنموذج مقبولة وهذا ما يبنيه معامل التحديد
- معنوية معامل الحد الثابت عند مستوى معنوية 5 % وحتى 1 % وهو عدد موجب وتشير قيمة الحد الثابت إلى قيمة الناتج المحلي الخام عند انعدام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- معنوية معامل الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 5% وهو ذو تأثير سالب على الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **التقييم الاقتصادي:**

- تعتبر جميع معلمات المعادلة مقبولة اقتصاديا حيث نجد إشارة الحد الثابت موجبة

- تشير إشارة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العلاقة العكسية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أي أن الاستثمار الأجنبي سيؤثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يؤكد على أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر موجه إلى مشاريع ضخمة والتي تتمثل في قطاع المحروقات الذي يعتبر من القطاعات كثيفة رأس المال قليلة العمالة ويتميز بأجور مرتفعة وهذا ما يعتبر حافز لشباب للبحث عن عمل فيه بدلا من إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فاعلية على المستوى الضعيفة فيؤثر ايجابيا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل الخبرات الأجنبية إلى العمالة المحلية

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تطرقا لمعرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذالك من خلال دراسة قياسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (2001-20222) وصولا إلى العلاقة بان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل ايجابي وسلبي على الاستثمار المحلي، ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يقودنا بانه موجه الى المشاريع الكبيرة ك قطاع المحروقات.

الخاتمة

الخاتمة العامة

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة تبين لنا أن كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الأجنبية المباشرة يلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي لكل دولة وذالك من خلال أن المؤسسات الأجنبية تقوم بخلق حافز لدى المؤسسات الوطنية من اجل تدريب العمالة وانتقال العمالة الأجنبية المؤهلة إلى العمالة المحلية باستعمال التكنولوجيا المتطورة في مجال الإدارة والإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع التنمية الاقتصادية للدولة.

لكن رغم كل هذه الإجراءات وما صاحبها من تسهيلات وضمانات فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين انتقدوا وينتقدون مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للعديد من الأسباب ذكرناها في الفصل الثاني بالتفاصيل، كمشكل العقار والبيروقراطية الإدارية وتأخر النظام المصرفي وعدم صلاحية البنية التحتية...

وعلى ضوء ما توصلنا له في دراستنا للإجابة عن الإشكالية التي تدور حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وللإلمام بجميع جوانب البحث من الجانب النظري والتطبيقي تطرقنا إلى الدراسة القياسية من أجل الخروج بما يلي:

النتائج

من خلال الإجابة على الفرضيات، وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- اهتمام السلطات الجزائرية بتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال القوانين والإصلاحات الهيكلية التي أصدرتها.
- سعت الجزائر لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات
- قيام الجزائر بإنشاء هيئات وبرامج وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وابرام العديد من الاتفاقيات الدولية
- بينت نتائج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% وقد بلغت قيمة المعامل - 45.0 مما يعني 45 %من أخطاء الاجل القصير تصحح تلقائيا لبلوغ توازن الأجل الطويل .
- استقرار نموذج الدراسة للمدى القصير والطويل من خلال اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي للربعات البواقي المعاودة وهذا يعني أن هناك استقرار وانسجام بين النموذجين وعدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو القلب النابض للاقتصاد.

- ❖ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- ❖ وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التأثير على بعضيهما البعض.

التوصيات

على ضوء الدراسة السابقة يمكن الخروج بالتوصيات التالية من خلال النتائج المتوصل إليها

ندرج التوصيات التالية:

- ❖ عدم تمويل الإستثمارات الأجنبية عن طريق الإقراض من السوق النقدي للدولة وترك فرصة للمستثمرين المحلين.
- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المحمية) من اجل القدرة على المنافسة الأجنبية.
- ❖ تنويع القطاعات الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر على غرار قطاع المحروقات فقط.
- ❖ تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون حافز لجذب الاستثمار الأجنبي.
- ❖ تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ودعمها بالقوانين

والتشريعات.

- ❖ ضرورة الوقوف على تطبيق القوانين والتشريعات التي تم وضعها ومحاولة مراقبة ما هو قائم حاليا.
- ❖ ضرورة التحسين المستمر لمناخ الاستثمار على النحو الذي يجذب المزيد من رأس المال الأجنبي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ العمل على تشجيع علاقة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما يسمح بالنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المجالات المالية، والتقنية، والتنظيمية، والتسويقية
- ❖ العمل على خلق مناخ اقتصادي واستثماري يخضع إلى مبادئ وأسس الحكم الراشد مما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية والتسهيلات والإعفاءات الجمركية بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

نزيه عبد المقصود مبروك :الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2007

ديفيد ولاس، التنمية الصناعية المستديمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،1997

جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت،1

محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1978

أسامة كردي، آفاق الاستثمارات العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت، 2001

عمر صقر "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "الدار الجامعية، مصر،2001

عبد السلام رضا"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة "المكتبة العصرية، القاهرة، مصر،2007

منجد عبد اللطيف الخشالي ونوزاد عبد الرحمن الهيتي، مقدمة في المالية الدولية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى11

تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006

محمد سعد عميرة، الدور الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية، غرفة تجارة وصناعة عجمان، مركز البحوث والدراسات، يونيو2011

حسين عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ،2005

فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007،

عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر، عمان، 2008

موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني التمويل الدولي، لطبعة الأولى، دار صفاء عمان، 2008

عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثالثة، 2006

عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989

عبد السلام أبو قحف :إدارة الإعمال الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1 ،2010

نبيل جواد،" إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة وال متوسطة(Gestion des PME)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1 ،2007

محمد وجيه بدوي، تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مارس2004

ميسر إبراهيم وآخرون، " المشروعات الصغيرة :بحوث محكمة منتقاة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر،2010

سيد سالم عرفة،" الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2011

سعاد نائف برنوطي، " إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2008

رضا إسماعيل البسيوني،" إدارة الأعمال"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،2009

عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007

أيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ال عدد6، جامعة ابن خلدون، تيارت

فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة :مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، ال أردن2006

أحمد شعبان العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،2012

أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2008

محفوظ لعشب، **دراسات في القانون الاقتصادي**، المطبعة الرسمية، الجزائر،2009

سعيد بريبش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في المال ادورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، عنابة، مارس 2001

محمد بوهزة الطاهر بن يعقوب، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية بسطيف، دار الهدى للطباعة والنشر عين مليلة، الجزائر، 2017

بريش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والاصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق) حالة الجزائر

بن عنتر عبد الرحمان، **و اقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجز ائر**، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد24 ، العدد الأول،2008

ثانيا: المذكرات والأطروحات

شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2015

يونس بزوح، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على الميزة التنافسية داخل القطاع دراسة حالة قطاع الهاتف النقال (جايزي، نجمة، موبيليس)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة

جعفري سميحة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2021)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022

هناء عبد الغفار السامرائي، **تنامي دور الشركات المتعدية الجنسية التابعة للبلدان النامية و أثرها الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد6 ، العدد 18،

عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :النقود والمالية، غير منشورة، جامعة الجزائر،2007

صالح مفتاح، دلال سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبي المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43، 2008

أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) ، مصر، الدار الجامعية، 2005

محمد صقر وآخرون :الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصاديات النامية، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28 ، العدد3 ، سوريا،2006

ضياء مجيد الموسوي :الحداثة والهيمنة الاقتصادية معوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر،2009

محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، الدورة الدولية حول :تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف :جامعة فرحاتعباس،25-28 ماي 2003

بعيط أمال، برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر - واقع وآفاق .تأليف بعيط أمال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علو التسيير باتنة :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/2017

بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،08/07 افريل2008

عطاالله ياسين، دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة،2008

عثمان حسن عثمان، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 28/25 ماي2003

قنيدرة سمية، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2009-2010

غالم عبد الله، سبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي05 -2013/05/06

مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة الصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، مدرسة الدكتوراه :إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر،2008-2011،

برجي شهرزاد، أشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2011-2012

عيسات أحمد، داتو سعيد عيماد، واقع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 إلى سنة 2018، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 09، العدد 01، جامعة جيلالي بايس، سيدي بلعباس،2020

حمزة لفقير، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة :مقاولي ولاية برج بوعريريج . كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، بومرداس،2018

نعيمة برودي،2006التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، ملتقى وطني حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل

عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار

نادية والي، **النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، الجزائر،2014

فاروق سحنون، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2009-2010

محمد شريفي، **الجزائر ورهانات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (الآثار الاستراتيجية(**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ،2004

ثالثا: المجلات والملتقيات

عبد المجيد قدي :المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، بن عكنون، الجزائر،2005

ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 31، 2009

مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "دراسة للاثار المحتملة لاتفاق التريمز» ، دراسة للاثار المحتملة لاتفاق التريمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

حاتم عبد الجليل القرنشاوي، لاستثمار في ظل العولمة: التوجهات والمتطلبات، مؤتمر الاستثمار والتمويل:

الجريدة مريم، غزال ;ناصور، عبد القادر ;لطفي، شعباني، المقاولة النسائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنهل الاقتصادي،2018

مجلة الرسمية،2017

كتوش عاشور، " تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيالدول العربية يومي 19/17 أفريل2006

لخلف عثمان، **دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1995

شهرزاد زغيب، الاستثمار **الأجنبي المباشر في الجزائر) و اقع و آفاق(**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد08 :، جامعة بسكرة،2005

ضحاك نجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم أفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، **و اقع و افاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول :واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-2013/06/06

صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسسير، ال عدد03 ،2004

عبد الفتاح بوخمخم، وصندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، المجلد 7، العدد 3، 2011

علوني عمار، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10سنة2010

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد،2015

عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وو اقعها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي05-2013/06/06،

رابعا: القوانين والتشريعات

قانون 63-237 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات

الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر1966 ، المتضمن قانون الاستثمارات

قانون82 -11 المؤرخ في 20 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمار

المرسوم التشريعي 93-12المؤرخ في 3 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار

القانون التوجيهي 01-18، مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية

المرسوم التنفيذي رقم03-78، المؤرخ في2003/02/25 ، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، السنة40 ، العدد13 ، الصادرة في 26/02/2003،

الرسوم التنفيذي رقم 03 -79، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، السنة 40 العدد 13، المبادرة في 26/02/2003،

لمرسوم التنفيذي رقم 03 - 374، المؤرخ في 30/10/2003، يتعلق بالتصريح الشخصي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، ال سنة40، العدد67 ، الصادرة في2003/11/05

الرسوم التنفيذي رقم 05 -165، المؤرخ في2005/05/03 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، السنة 42، العدد 32، الصادر في 04/05/2005

خامسا: المراجع الأجنبية

Policy Arrangements, UNCTAD, world Investment Report 1996: Investment, Trade and International Geneva and New York, 1996

Abdelkader chachi, Abul hassan, Financing Small and medium businesses : The British experiment, financement des petits et intervention dans la recueille de communication session international ; le maghrébines, Faculté d'économie et de moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies gestion, Sétif25/28 Mai 2003

Ammar salemmi, Petite et moyenne industrie et le développement, OPE, Alger, 1998

Entrepreneurs "Connect the Robert, A. B. (2006). Opportunity Recognition as Pattern Recognition: How *Perspectives, 20* (1), *Academy of Management* Dots" to Identify New Business Opportunities.

Robert, K. M. (2010). Entrepreneurship and Performance: An Antithetical View of McClelland's Ideological "Need for Achievement". *Africa Management Review 2010, 2* (3),

Pierre-André julien, Marchesnay Michael, de procédures aux processus stratégique dans les PME, édition economica, 1993

Pierre-André julien, Marchesnay Michael, de procédures aux processus stratégique dans les PME, édition economica, 1993

Delaville.V, autonomie et apprentissage stratégique, facteurs d'émergence de la

Jeune entreprise, cahier de recherche (CRGE) N 306IAE de bordeaux 1999, www.asso.nordnet.fr

Sabstien Daizabo et autres, le matrice SDH, une perspective de gestion pour les actifs imatriel, www.AIMS-stratigie.org

Selon, Sebastien Duizabo, le jeu concurrentiel apparaît une conséquence beaucoup plus basée sur le temps et le maintien d'une avance temporelle en termes de position concurrentiel

A. Dahman, l'Algérie a l'&preuve, Casba édition Alger 1999

N. Terki, les sociétés étrangères en Algérie, OPU, Alger, 1976,

D'investissement Comite National توقفت نشاطاها عام 1981

Gestion et entreprise, Publication trimestrielle de l'Institut National de la Productive et du développement Industriel, N°24-05, Boumerdes, Algérie, Janvier/Avril 2004

OSCIP : Office pour l'Orientation, le suivie et la coordination de l'Investissement privé.

Gstion et entreprise, **Revue publiée trimestriellement par INPED**, N0 24-05 (Boumerdes, Algérie : Institut

National de la Productive et du développement Industriel, Janvier 2004),

سادسا: المو اقع الالكترونية

حفيظ صواليلي، **تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر**، جريدة الخبر، تم الاطلاع عليه (2023/03/20) الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/266898.html

[1]حفيظ صواليلي، **تعليمة أويحيى تعطل عشرات المشاريع الاستثمارية**، جريدة الخبر، ام الاطلاع (2023/03/20)، الرابط:

http://www.elkhabar.com/ar/economie/331072.htm.